

الاجر وميته

تأليف

أبي عبد الله محمد بن محمد بن داود الصنهاجي
الشهيد بابن أجروم
(المتوفى سنة ٥٧٢٣هـ)

محقق

خليفة التبهان

تقديم

د. محمد حسان الطيان
رئيس لغات اللغة العربية في الجامعة المغربية بتمروقة - الكونيت
عضو مراسل بجمعية اللغة العربية بطنجة

دار النشر: دار النشر

الْحَمْدُ لِلَّهِ

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الثانية

١٤٣٢هـ - ٢٠١١م



الكويت - الجهراء - المنطقة الصناعية - النقل العام - قسيمة ١٥ - مكتب ٦

ص.ب: ١٨٨٨٠ - الفروانية - رمز بريدي: ٨/٠٠٩

تليفاكس: ٢٤٥٨٢٠٠٧ (+٩٦٥) نقال: ٩٩٦٢٧٣٣٣ (+٩٦٥)

٥٥٩٢٢١٠٢٨ (+٩٦٦)

E.Mail : Adahriah@yahoo.com

الاجر وميته

تأليف

أبي عبد الله محمد بن محمد بن داود الصنهاجي

الشهير بابن أجروم

(المتوفى سنة ٥٧٢٣ هـ)

تحقيق

حافظ التبهاني

تقديم

د. محمد حسان الطيان

رئيس مقررات اللغة العربية في الجامعة العربية لعلوم - الكويت

عضو إسرائيل بمجمع اللغة العربية بدمشق.

دار النشر والتوزيع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تصدير بقلم

د. مُحَمَّدٌ حَسَّانُ الطَّيَّانُ

الحمد لله ولي الحمد ، والصلاة والسلام على حامل لواء الحمد ،
سيدنا محمد - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ، وعلى آله وصحبه ، ومن اتبعهم
بإحسان .

وبعد فمن فضل الله على هذه الأمة - وفضله عظيم لا يحد ، ونعمه
كثيرة لا تحصى - أنك واجد في تراثها كل ما تصبو إليه نفس المتعلم من
فنون وعلوم ، ومستويات في التعليم ، فالمبتدئ يجد بغيته ، والمتعلم يجد
طَلِبَتَهُ ، والمتخصص يجد ضالته .

وقد حظي علم النحو بقسط وافر من هذا الثراء والتنوع والتعدد في
المضمون والمستوى التعليمي ، فأنت تجد إلى جانب «أصول» ابن السراج
«الموجز» ، وإلى جانب «تذكرة» أبي علي «وتكملته» «الإيضاح» ، وإلى
جانب «خصائص» ابن جني و«سر صناعة الإعراب» «اللمع» و«الملوكي»
في التصريف ، وإلى جانب «مفصل» الزمخشري «الأنموذج» .

وهكذا فقد كان من هم كل واحد من هؤلاء الأعلام أن يصنف كتابا
للناشئة ، يشتمل على مبادئ النحو ، بأيسر عبارة ، وأقرب سبيل .

جاء في ترجمة أبي علي الفارسي: «قالوا: ولما صنف أبو علي كتاب الإيضاح وحمله إلى عضد الدولة، استقصره عضد الدولة، وقال له: ما زدت على ما أعرف شيئا، وإنما يصلح هذا للصبيان، فمضى أبو علي وصنف التكملة، وحملها إليه، فلما وقف عليها عضد الدولة قال: غضب الشيخ وجاء بما لا نفهمه نحن ولا هو»^(١).

ومن هذه المختصرات الموجزات النافعات متن الأجرومية، وهو خلاصة موجزة في قواعد النحو، صغيرة الحجم، عظيمة القدر، بالغة الأثر، فكم قرأها أناس، وكم أفاد منها طلبة، وكم تأسس بها علماء، وكم ذاع صيتها وانتشر ذكرها عبر الزمان والمكان.

يقول عنها العلامة الدكتور محمود الطناحي: «وهذا متن الأجرومية، لا يطاوله متن آخر، ضبطا لقواعد اللغة، وحصرًا لمسائله، ويسرا في صياغته، ولا يزال موضع التلقي والقبول إلى يوم الناس هذا»^(٢).

ويقدر ما كتب لهذا المتن من القبول والذيع والانتشار، كان الاهتمام بنسخه وطبعه وشرحه والعناية به، حتى لا تكاد مكتبة خاصة أو عامة للمخطوطات أو للمطبوعات تخلو من نسخة منه.

وما هذه الطبعة التي نقدم لها إلا واحدة من مئات الطبعات التي نشرت لهذا

(١) معجم الأدباء لياقوت الحموي (٨١٣/٢).

(٢) مقالات العلامة محمود الطناحي (٩٦/١).

المتن، على أنها - والإنصاف شريعة - تمتاز بأمور لا بد من التنويه بها :

أولها : هذا العمل الممتن الذي نهض به محققها الأستاذ الباحث حاييف النبهان، بدءاً من جمعه لنسخها المخطوطة والمطبوعة وكذلك شروحها، وانتهاء بمعارضتها وتدوين فوارق النسخ في هامشها، ومروراً بالتعريف بها ويؤلفها في مقدمة بلغت الغاية إتقاناً وتجويداً وإحساناً .

وثانيها : ضبط كامل لكلماتها، لم يدع حرفاً منها غفلاً، وهو عمل جليل ينبغي أن يذكر فيشكر، بل ينبغي أن يؤتى به ويقتفى أثره في كل عمل يخرج للناس في مجال تعليم العربية خصوصاً، وفي كل ما يكتب للناشئة عموماً؛ لأن الحركات قوام العربية، وسر عظيم من أسرارها، وما فسدت سلائق الناس وفشا اللحن في ألسنتهم إلا من إهمال الضبط أو الإخلال به .

وثالثها : هذا اللبوس الجميل الذي ظهرت به تختال تبيهاً، وحق لمثلها أن تزهر وتختال .

وما أدري لماذا أغفل الأستاذ المحقق الحديث عن تفاصيل عمله المجود هذا، فلم يفرد به عنوان على عادة المحققين في شرح منهجهم في التحقيق، وتفصيل الكلام على عملهم في النص المحقق، أهو تواضع العلماء أم أصول الصنعة؟ تلك التي عبر عنها الأديب الكبير يحيى حقي خير تعبير حين قال: «عليك إذا عزفت على العود ألا تسمع الناس خبطة الريشة، وإذا كتبت ألا تسمع القارئ صرير القلم» .

والحق أني كنت أود أن أقرأ شيئاً عن منهجه في التحقيق، كما كنت أود
ألا تخلو هوامش النص من بعض الإيضاحات والتنبيهات التي تفيد القارئ
المبتدئ في دنيا النحو.

أسأل الله العظيم أن يجزيه خير الجزاء على ما بذل من جهد، وأن ينفع
بهذه الطبعة من الآجرومية أكثر مما نفع بسابقاتها، وأن يتولانا بعنايته،
ويؤيدنا بنصره لرفع راية العربية، إنه خير مسؤول ونعم المجيب.
والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

د. مُحَمَّدُ حَسَنُ الطَّيَّانُ

الكويت: فجر السبت ١١ رجب ١٤٣٠م

٤ تموز ٢٠٠٩م

مُقَدِّمَة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه، ومن اتبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد، فهذه المقدمة الآجرومية في علم العربية، شرفت أن أكون أحد من اشتغلوا بها، فقامت بتحقيقها على عشر نسخ خطية، واثنى عشر شرحا، وكتاب إعراب لألفاظها، وكتاب إعراب لأمثلتها، ومطبوعتين، كما سيأتي بيان ذلك كله.

وقدمت لها بمقدمة تناولت تعريفا موجزا بها، وبمؤلفها، ووصف النسخ المستعملة في التحقيق.

والهدف من هذا العمل إخراج طبعة متقنة من هذا المتن المفيد، تتضمن أبرز الاختلافات بين نسخها المتعددة، لذا كانت كل التعليقات في الحواشي بما فيها الفوائد المنشورة متعلقة بتحقيق هذا الهدف فحسب.

وأؤكد افتقاري إلى نصيح وتوجيهات السادة المختصين، وطلبة العلم النابهين، لتدارك أي ملاحظات شابت هذا العمل، وتعديلها في طبعات لاحقة إن شاء الله تعالى.

وأرجو من الله - عز وجل - أن تكون هذه الطبعة خير عون لمن أراد أن
يحفظها أو يدرسها أو يشرحها، سائلا المولى - عز وجل - أن يغفر
لمؤلفها، وأن يرفع درجته.

حَايِفُ النَّبَهَّانِ

hayef74@yahoo.com



أولاً : ترجمة الإمام ابن آجروم

اسمه وكنيته ونسبه ونسبته :

هو الأستاذ العلامة المقري النحوي أبو عبد الله محمد بن محمد بن داود الصنهاجي، الشهير بابن آجروم.

هكذا ذكرت أكثر المصادر اسمه بمحمدين، وجاء عند بعض شراح مقدمته كالمكودي^(١) والإياري^(٢) والرشيدي^(٣) وغيرهم: محمد بن داود^(٤)، وأما اللاذقي فقد ذكر أن اسمه: محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن داود^(٥)، بأربعة محمدين.

والصنهاجي: قيل نسبة للبلدة المشهورة، وقيل نسبة لقبيلة مغربية.

قال الإياري: «الصنهاجي - بفتح الصاد المهملة، وكسرهما - نسبة إلى صنهاجة، بلدة مشهورة»^(٦).

(١) شرح المكودي على الآجرومية (ص ٢).

(٢) شرح الآجرومية لفايد بن مبارك الإياري (ق ١٢).

(٣) الأقوال المرضية على متن الآجرومية لحسين الرشيدي الشافعي (ق ٤ ب).

(٤) صرح بعض من سماه بهذا الاسم كالإياري والرشيدي أن داود اسم أبيه.

(٥) حاشية على متن الآجرومية لمحمد خضر بن عابدين اللاذقي (ق ١ ب).

(٦) شرح الآجرومية للإياري (ق ١٢).

وقال البيجوري: «نسبة إلى صنهاجة، وهي قبيلة بالمغرب»^(١).
والصواب ما ذكره البيجوري؛ فإن ابن أجروم من أهل فاس مولدا
 وإقامة و وفاة.

والصنهاجي - نسبة للقبيلة - قال القلقشندي: بفتح الصاد، وقال
السيوطي: بالكسر، وقال ابن دريد: بضم الصاد، ولا يجوز غيره^(٢).
وأجروم: قال السيوطي: «بفتح الهمة الممدودة، وضم الجيم والراء
المشددة»^(٣).

وقال ابن الحاج: «وجد بخط المصنف أجروم بهمة غير ممدودة»^(٤).
ونقل السيوطي عن ابن مکتوم في تذكرته أنه يعرف بأكروم^(٥).
وقال الرشدي: «ثم جيم بربرية بين الجيم والقاف، وبعضهم يقول
بالقاف، وبعضهم بالجيم وبها كان يكتب بخطه»^(٦).
ونص أكثر من ترجم له أنها كلمة تعني بلغة البربر: الفقير الصوفي،

-
- (١) فتح رب البرية على الدرة البهية للبيجوري (ص٦).
(٢) صبح الأعشى للقلقشندي (٣٦٢/١) ولب اللباب في تحرير الأنساب للسيوطي
(ص١٦٣)، ووفيات الأعيان لابن خلكان (٢٦٦/١).
(٣) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي (٢٣٨/١).
(٤) العقد الجوهري من فتح الحي القيوم في حل شرح الأزهرى على مقدمة ابن أجروم
للعلامة ابن حمدون السلمي المعروف بابن الحاج (ص١٢).
(٥) بغية الوعاة (٢٣٨/١).
(٦) الأقوال المرضية على متن الآجرومية (ق٤ب).

وزاد الرشيدي فقال: «ومعناه بلسان البربرية: الفقير أو الشيخ أو الفقيه الصوفي»^(١).

مولده:

ولد سنة اثنتين وسبعين وستمائة، بمدينة فاس ببلاد المغرب. قال ابن الحاج: «في السنة التي توفي فيها ابن مالك»^(٢).

شيوخه وتلاميذه:

لا شك أن حافظا كبيرا كابن آجروم قد درس على كبار أهل عصره، كما هي عادة العلماء في كل عصر، وقد ذكر ابن الحاج أنه تتلمذ على عدد من المشايخ، ولم يذكر منهم سوى الإمام العلامة أبي حيان.

وأما تلاميذه فما من شك أنه قد تلقى العلم على يديه عدد كبير من الطلبة، لا سيما من أهل فاس، إضافة إلى الطلبة الذين يرتحلون إليها، ومن هؤلاء:

(١) ابنه أبو محمد عبد الله بن محمد.

(٢) محمد بن علي بن عمر الغساني النحوي^(٣).

(١) الإحالة السابقة.

(٢) العقد الجوهري لابن الحاج (ص ١٢).

(٣) ذكره السيوطي، وقال إنه رأى في ترجمته من تاريخ غرناطة أنه قرأ عليه بفاس ووصف ابن آجروم بالأستاذ. بغية الوعاة للسيوطي (٢٣٨/١).

٣) القاضي أبو عبد الله محمد بن إبراهيم الحضرمي^(١).

مكانته وثناء العلماء عليه:

عرف العلماء قدر ابن آجروم، وأثنوا عليه بما هو أهله، ومن ذلك:

١) قال تاج الدين ابن مكتوم القيسي الحنفي: «نحوي مقرئ، وله معلومات من فرائض وحساب وأدب بارع»^(٢).

٢) قال أبو زيد عبد الرحمن المكودي: «الشيخ الفقيه الأستاذ المقرئ المحقق المجود فريد دهره ونخبة أهل عصره أبي عبد الله محمد بن داود الصنهاجي»^(٣).

٣) وقال الإمام السيوطي: وصفه شراح مقدمته كالمكودي والراعي وغيرهما بالإمامة في النحو، والبركة والصلاح، ويشهد بصلاحه عموم نفع المبتدئين بمقدمته^(٤).

٤) وقال عنه الخطيب الشربيني: «الشيخ العالم العلامة، الإمام الفهامة»^(٥).

مصنفاته:

اشتغل العلامة ابن آجروم بالعلم تدريساً وتأليفاً، قال ابن مكتوم: وله

(١) ذكره الكفيري حين ساق إسناده الذي يروي به الآجرومية عن مؤلفها. شرح الكفيري (ق ١ ب).

(٢) بغية الوعاة (١/٢٣٨).

(٣) شرح الآجرومية للمكودي (ص ٢).

(٤) بغية الوعاة (١/٢٣٨).

(٥) نور السجية في حل ألفاظ الآجرومية (ص ٥١).

مصنفات وأراجيز في القراءات وغيرها، وهو مقيم بفاس يفيد أهلها من معلوماته المذكورة، والغالب عليه معرفة النحو والقراءات^(١).

ومن مصنفاته:

- (١) المقدمة الأجرومية في علم العربية.
- (٢) فرائد المعاني في شرح حرز الأمانى، وهو شرح على الشاطبية^(٢).
- (٣) البارع في قراءة نافع. نظم.
- (٤) الاستدراك على هداية المرتاب. نظم.

وفاته:

توفي - رحمه الله - يوم الإثنين بعد الزوال، لعشر بقين من صفر، سنة ثلاث وعشرين وسبعمائة، وله إحدى وخمسون سنة، ودفن بمدينة فاس ببلاد المغرب^(٣).

(١) بغية الوعاة (٢٣٩/١).

(٢) حقق هذا الكتاب، والنظمين المذكورين بعده، الدكتور عبد الرحيم بن عبد السلام نبولسي.

(٣) من مراجع ترجمته: شروح مقدمته والحواشي عليها، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي (٢٣٨/١-٢٣٩)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي (١١٢/٨)، كشف الظنون لحاجي خليفة (١٧٩٦-١٧٩٨)، هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي (١٤٥/٢)، تاريخ الأدب العربي لبروكلمان (٤١٣/٧)، الأعلام للزركلي (٣٣/٧)، معجم المطبوعات العربية للإلياس سركيس (٢٥/١-٢٦)، معجم المؤلفين (٢١٥/١١).

ثانياً: التعريف بالمقدمة الآجرومية

اسمها:

لا يعرف إن كان ابن آجروم قد وضع اسماً لمقدمته أم لا ، ومهما يكن من أمر فإنها قد اشتهرت بالنسبة إلى صاحبها فيقال: الآجرومية، وتارة: الجرومية، بحذف الألف، وتارة يضاف إليها كلمة المقدمة، فتصير: المقدمة الآجرومية، أو: المقدمة الجرومية.

وبهذا يتبين خطأ قول صاحب مجلة المقتطف، حيث ذكر أن كلمة آجرومية هي نفس كلمة اغراما اليونانية، أو غراماريا اللاتينية (أو GRAMMER الإنجليزية) وتعني قواعد اللغة، وزعم أنه لا ذكر لآجروم في ترجمة المؤلف^(١).

مكانة المقدمة وبعض ثناء العلماء عليها:

للمقدمة الآجرومية مكانة كبيرة، وقد حصل لها من النفع والشيوع، ما لم يحصل لكتاب نحوي آخر، ولعل أحد أسباب ذلك عائد إلى مكانة مؤلفها وإخلاصه.

(١) مجلة المقتطف شهر مارس سنة ١٩١١ (ص ٢٣٨)، نقلاً عن يوسف إلياس سركيس في معجم المطبوعات العربية والمعربة (١/٢٥ حاشية ١).

وقد ذكر الراعي النميري أن ابن أجروم ألف مقدمته تجاه الكعبة الشريفة^(١).

ويقال: لما ألف هذا المتن كان في مجلس عال فطيرته الريح فقال: اللهم إن كان خالصا لوجهك فرده علي، فرده عليه معقبا^(٢).

وحكي أيضا أنه لما ألفه ألقاه في البحر، وقال: إن كان خالصا لله فلا يبل، وكان الأمر كذلك^(٣).

وقد أكثر العلماء من الثناء على هذه المقدمة، ووصفها بما يليق بها، ومن ذلك:

(١) قال ابن يعلى: هي مقدمة مباركة من أجل ما ألف في علم النحو، وهي قريبة المرام سهلة للحفظ والتفهم، كثيرة النفع لمن هو مبتدئ مثلي، وضعها - رحمه الله - برسم ولده أبي محمد فانتفع بها، وانتفع بها كل من قرأها^(٤).

(٢) وذكر المكودي أن مقدمة ابن أجروم من أجل ما وضع في علم اللغة العربية من المقدمات المختصرة واللمع المتخيرة، ثم قال: «فهي مفتاح

(١) بغية الوعاة (١/٢٣٨).

(٢) حاشية الحفناوي على شرح الكفراوي على متن الآجرومية (ص٤).

(٣) حاشية الحامدي على شرح الكفراوي على متن الآجرومية (ص٤).

(٤) الدرر النحوية في شرح الجرومية للشراف ابن يعلى الحسني (ق٢أ).

علم اللسان ومصباح غيب البيان»^(١).

٣) وقال ابن الحاج: «يدلك على صلاحه أن الله جعل الإقبال على كتابه، فصار غالب الناس أول ما يقرأ بعد القرآن العظيم هذه المقدمة فيحصل له النفع في أقرب مدة»^(٢).

موضوعاتها ومباحثها:

تضمنت مقدمة ابن أجروم المواضيع والمباحث التالية:

١) تعريف الكلام، وبيان أقسامه، وعلامة كل قسم.

٢) باب الإعراب.

٣) باب معرفة علامات الإعراب.

٤) باب الأفعال.

٥) باب مرفوعات الأسماء.

٦) باب منصوبات الأسماء.

٧) باب مخفوضات الأسماء.

وقد ذكر التوابع تفصيلاً في آخر باب مرفوعات الأسماء، وتكلم على المعرفة والنكرة في آخر باب النعت.

(١) شرح المكودي على الأجرومية للمكودي (ص ٢).

(٢) العقد الجوهري (ص ١٢).

منهج مؤلفها:

يمكن إيجاز منهج ابن آجروم في مقدمته على النحو الآتي:

- (١) يبدأ الموضوع بذكر التعريف غالبا.
- (٢) يهتم بالتقسيم، وذكر الأنواع.
- (٣) يحرص على التمثيل للمسائل والأقسام التي يذكرها.
- (٤) يذكر الراجع عنده دون أن يتقيد بأحد المذاهب النحوية، ودون نقل مباشر عن كتاب أو إمام معين.
- (٥) لم يقدم لكتابه بمقدمة يبين فيها مقصوده ومنهجه.
- (٦) خلت المقدمة من ذكر الشواهد الشعرية والتعليقات النحوية.
- (٧) يعرض لمباحث الباب بصورة موجزة.
- (٨) أغفل بعض المباحث والأبواب؛ طلبا للاختصار.

طباعاتها:

- طبعت المقدمة الآجرومية طبعات كثيرة جدا، قال بروكلمان: «توجد مخطوطات منه في كل مكتبة، إلى جانب طبعات لا حصر لها»^(١)
- وسأشير إلى جانب يسير من الطبعات القديمة، ومن ذلك:
- (١) طَبْعَةُ رُومَا (١٥٩٣م)، وهي أولى طبعاته.

(١) تاريخ الأدب العربي (٤١٤/٧)

- ٢) طُبِعَتْ بتحقيق المستشرق الإيطالي أويشيني، مع ترجمة باللغة اللاتينية، في مطبعة مدتيشي (١٦٣١م).
- ٣) طبعة بولاق (١٢٣٩هـ - ١٨٢٣م).
- ٤) طبعت بتحقيق المستشرق براون، مع ترجمة باللغة الانجليزية، في مطبعة كامبردج (١٨٣٢م).
- ٥) طبعت بتحقيق المستشرق الفرنسي برنيه، مع ترجمة باللغة الفرنسية، طبع في الجزائر (١٨٤٦م).
- ٦) طبعت في بودابست بالمجر، بتحقيق المستشرق المجري بيتر هاتالا (١٨٧٧م)
- ٧) طبعت في النمسا، بتحقيق المستشرق المجري كانيورسكي، مع شرح باللغة المجرية (١٨٨٢م)
- ٨) طبعت ضمن مجموع مهمات المتون، في المطبعة الخيرية (١٣١٠هـ)
- ٩) طبعت بعناية علي علاء الدين الألوسي، بالمطبعة العلية السلطانية، استانبول (١٣١٥هـ - ١٨٩٧م).
- ١٠) طبعت بتصحيح العلامة أحمد الأمين الشنقيطي، بمطبعة السعادة (١٣٢٤هـ)
- ١١) طبعت بعناية ديف دفرسام فريس، في سنغافورا (١٩٣٨م).

١٢) طبعت بتحقيق الأستاذ العلامة محمد محيي الدين عبد الحميد
بمكتبة مصطفى البايي الحلبي القاهرة (١٣٧٠هـ - ١٩٥٠م).

وقد طبع الكتاب قديما أيضا في مكة المكرمة، والقدس، وبيروت،
وكسروان، ودمشق، والنجف، وفاس، وهولندا، وألمانيا، وفرنسا،
ومالطة، والهند^(١).

عناية العلماء بها:

اهتم العلماء بالمقدمة الآجرومية اهتماما كبيرا، فتنوعت أعمالهم عليها
مدارسة وحفظا ونسخا وتحقيقا وشرحا وإعرابا ونظما، وقد سبق في
المبحث السابق بيان بعض من حققها، وبعض من ترجمها للغات أخرى،
ومقصودي في هذا المبحث الإشارة إلى بعض جهود العلماء في شرح
وإعراب ونظم المقدمة الآجرومية^(٢).

أولا: الشروح:

شروح المقدمة الآجرومية كثيرة جدا تجاوزت المائة بكثير، وحسبي هنا

(١) لمعرفة مزيد من الطباعات انظر: معجم المطبوعات العربية والمعربة لسركيس (١/٢٥-
٢٦)، والمعجم الشامل للتراث العربي المطبوع الجزء الأول بإعداد الدكتور محمد
عيسى صالحة (١/٤-٥)، وفهرست الكتب النحوية المطبوعة للدكتور عبد الهادي
الفضلي (ص ١٩-٢٠).

(٢) انظر للمزيد: كشف الظنون لحاجي خليفة (٢/١٧٥٦-١٧٥٨)، وجامع الشروح والحواشي
لعبد الله الحبشي (١/١٦-٥٧)، والدرر السنية في دراسة المقدمة الآجرومية لماهر علوش.

أن أذكر الشروح التي اعتمدت عليها في تحقيق المتن وهي:

(١) الدرة النحوية في شرح الجرومية، لمحمد بن أحمد بن يعلى الحسيني، وقد تلقى المقدمة من ابن صاحب الآجرومية، ولعل شرحه أول شرح عليها.

(٢) شرح الآجرومية لأبي زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي (ت ٨٠٧).

(٣) شرح شهاب الدين أبي العباس أحمد بن علي البجائي (ت ٨٣٧).

(٤) شرح أبي الحسن علي بن عبد الله بن علي السنهوري الأزهري الضرير المالكي (ت ٨٨٩).

(٥) شرح الشيخ زين الدين خالد بن عبدالله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري ويعرف أيضا بالوقاد (ت ٩٠٥) وهو أشهر شروحيها.

(٦) نور السجية في حل ألفاظ الآجرومية، لشمس الدين محمد بن أحمد الخطيب الشربيني (ت ٩٧٧).

(٧) شرح شهاب الدين أبي العباس أحمد بن أحمد بن حمزة الرملي الأنصاري الشافعي^(١).

(٨) شرح فايد بن مبارك الإبياري (المتوفى بعد ١٠٦٣).

(١) هكذا ذكر محقق الكتاب الدكتور علي موسى الشمولي ويرى بعض الباحثين أن الكتاب لابنه شمس الدين محمد (ت ١٠٠٤).

٩) الدرة البهية على مقدمة الآجرومية، لمحمد بن عمر بن عبد القادر الكفيري الدمشقي الحنفي (١٠٤٣-١١٣٠).

١٠) شرح الشيخ حسن بن علي الكفراوي الشافعي (ت ١٢٠٢).

١١) الكلمات الجلية في بيان المراد من الآجرومية، لأبي الحسين علي بن عبد البر الونائي الشافعي (ت ١٢١٢).

١٢) حاشية الشيخ عبدالله العشماوي على متن الآجرومية.

ثانياً: الكتب المؤلفة في إعراب ألفاظها^(١):

١) إعراب الآجرومية، للشيخ خالد الأزهرى (ت ٩٠٥).

٢) إعراب الآجرومية لنجم الدين محمد بن أحمد الغيطي (ت ٩٨٤).

٣) الفوائد السنية في إعراب أمثلة الآجرومية، لنجم الدين محمد بن يحيى بن تقي الدين بن عبادة الحلبي الشافعي الفرضي النحوي (ت ١٠٩٠)، وسيأتي الحديث عنه.

٤) التحفة البهية في إعراب الآجرومية، لمحمد بن عمر بن قاسم المعروف بالبكري الشافعي (ت ١١١١ ، وقيل: كان حياً عام ١١٤٦).

٥) الأنوار المضية في إعراب ألفاظ الآجرومية، للكفيري الدمشقي

(١) احتوت بعض الشروح على إعراب الآجرومية كاملاً، كشرح الكفيري، فإنه بعد أن ينتهي من شرح مسائل الباب يعقبه بفصل في إعراب ألفاظه، وكالكفراوي الذي مزج شرحه بالإعراب.

الحنفي (ت ١١٣٠) (١).

(٦) إعراب الآجرومية لعبد المعطي البرلسي.

(٧) إعراب الآجرومية لمحمد بن يوسف قش (ت ١٢٣٢)

(٨) الجوهرة السنية في إعراب الآجرومية، للشيخ يحيى بن محمد الحسيني العطار المؤذن (أتم تأليفها سنة ١٢٢٢).

(٩) الفوائد الزكية في إعراب الآجرومية، لأحمد بن محمد بن تميم التميمي الداري الخليلي الحنفي (المتوفى بعد سنة ١٢٣٩).

(١٠) البهجة البهية في إعراب الآجرومية، لسعد الدين عبد الباقي بن محمود بن عبد الله الألوسي البغدادى الحنفي (ت ١٢٩٦ أو ١٢٩٨).

(١١) الخريدة البهية في إعراب ألفاظ الآجرومية للشيخ عبد الله بن عثمان بن أحمد العجيمي (المتوفى بعد ١٣٠٧هـ).

(١٢) الباكورة الجنية من قطاف إعراب الآجرومية للعلامة محمد الأمين ابن عبد الله الأثيوبي الهرري.

ثالثا: المنظومات:

منظوماتها كثيرة، ومنها:

(١) اللعة المضية نظم المقدمة الآجرومية، لبرهان الدين إبراهيم بن

(١) هذا الكتاب كتاب آخر غير شرحه المذكور أولا، وسيأتي أيضا أن له نظما على المتن.

- إسماعيل المقدسي النابلسي الحنبلي (ت ٨٠٣).
- ٢) العلوية في نظم الآجرومية، لنور الدين السنهوري المالكي (ت ٨٩٩).
- ٣) الدرة البرهانية في نظم الآجرومية، لبرهان الدين إبراهيم الكردي المقدسي الحنفي (ت ٩٦٠).
- ٤) الدرة البهية في نظم الآجرومية، لشرف الدين يحيى بن موسى بن رمضان العمريطي الشافعي (توفي بعد ٩٨٨)، وهي أشهر منظوماتها.
- ٥) الحلة البهية نظم المقدمة الآجرومية، لأبي المكارم نجم الدين محمد بن محمد بن محمد الغزي العامري الدمشقي الشافعي (ت ١٠٦١).
- ٦) غرر النجوم في نظم ألفاظ ابن آجروم، لمحمد الكفيري (ت ١١٣٠).
- ٧) نظم شرف الدين عبدالله بن محمد الشافعي الشبراوي (ت ١١٧٢).
- ٨) الكواكب الجليلة في نظم الآجرومية، لعبد السلام بن مجاهد النبراوي.
- ٩) جمال الآجرومية لرفاعة بك الطهطاوي (ت ١٢٩٠).
- ١٠) نظم علي بن نعمان الألوسي (ت ١٣٤٠).
- ١١) نظم الآجرومية لمحمد المختار بن محمد يحيى الولاتي (ت ١٣٥٢).
- ١٢) نظم الآجرومية لمحمد حبيب الله بن مايابي الجكني (ت ١٣٦٤).

ثالثاً: وصف النسخ المستخدمة في التحقيق

اعتمدت في تحقيق هذه المقدمة على عشر نسخ خطية، تفصيلها في الجداول والصور المرفقة.

وتم الاعتماد كذلك على اثني عشر شرحاً، ذكرت جميعها في مبحث شروح الأجرومية من المقدمة السابقة، وتفصيلها في الجداول والصور المرفقة.

وهذه الشروح على أقسام من حيث التعرض للمتن، فمنهم من مزج الشرح بالمتن، بحيث لا يتميز أحدهما عن الآخر، إلا بكتابة المتن بالحمرة والشرح بالسواد، أو بوضع المتن داخل قوسين والشرح خارجهما، ولا شك أنه ينبغي التعامل بحذر مع هذا القسم؛ فكتابة المتن بالحمرة أو وضعه بين قوسين، خاضع لتصرف النساخ أحياناً.

ومن الشراح من ذكر المتن كاملاً، وفصل بينه وبين الشرح بأن يقدم كلمة «قال» أو «قوله» قبل ذكر جزء من المتن، ثم يبدأ بالشرح، وهذا أنفع الأقسام لمن أراد تحقيق المتن، وممن اتخذ هذه الطريقة الشريف ابن يعلى الحسني، والسنهوري.

وثمة قسم ثالث كانت الفائدة منه أقل، وهو عدم ذكر المتن كاملاً، والاقصرار على ذكر طرف من المتن دال على بقيته، وهذا يتمثل في

شرحين اثنين: شرح العلامة البجائي حيث استفدت منه في موضعين فقط، وحاشية العشماوي وكانت الاستفادة منه أكبر من سابقه.

ومن الكتب المستعملة في التحقيق أيضا إعراب الآجرومية للشيخ خالد الأزهرى، ولا تخفى مكانة مؤلفه، وقد اعتمدت على هذا الكتاب مع أن شرحه معتمد في التحقيق أيضا؛ للأمن من أن تكون بعض الألفاظ قد كتبت بالحمرة سهوا مع أن الصواب أنها من الشرح، ولوجود تغاير بين نسخته التي اعتمد عليها في شرحه، وتلك التي اعتمد عليها في إعرابه.

ومن الكتب المعتمدة في التحقيق أيضا كتاب جاء في فهرسة جامعة الملك سعود، وإدارة المخطوطات بوزارة الأوقاف بالكويت وغيرها من المصادر، أنه لنجم الدين أبي المكارم محمد بن محمد بن محمد الغزي العامري الدمشقي الشافعي المتوفى سنة (١٠٦١هـ) ولكنني أكاد أجزم أن الكتاب الذي ينسب له ليس من تأليفه، بل هو كتاب آخر غير كتاب إعراب أو شرح الآجرومية لنجم الدين الغزي.

ويدل على ذلك أمور:

أولا: لم يذكر اسم الغزي على أي من نسخ الكتاب المنسوب له، لا في أول الكتاب ولا في آخره، ومنها نسختان خطيتان في جامعة الملك سعود، ومصورتان عن نسختين محفوظتين في مكتبة الأسد في دمشق.

ثانيا: الكتاب المشار إليه ليس كتاب إعراب لألفاظ الآجرومية، بل كتاب إعراب لأمثلتها، فإن لم توجد أمثلة في المسألة أتى بأمثلة من عنده

ويعربها، مع شرح يسير جدا.

ثالثا: جاء في إحدى مخطوطتي مكتبة الأسد في ورقة العنوان: كتاب شرح الأجرومية في علم العربية، تأليف الشيخ الإمام نجم الدين الفرضي الحلبي.

فإذا كانت المعطيات كتاباً موضوعه الأساسي إعراب أمثلة الأجرومية، لعالم فرضي حلبي لقبه نجم الدين، فالنتيجة أن الكتاب قيد الدراسة ليس إعراب الأجرومية لنجم الدين الغزي، بل كتاب: الفوائد السنية في إعراب أمثلة الأجرومية لنجم الدين محمد بن يحيى بن تقي الدين بن عبادة بن هبة الله الدمشقي الحلبي الفرضي المتوفى سنة ١٠٩٠هـ^(١).

وعلى العموم، وخروجاً من الخلاف وإن كان ضعيفاً، فإنني قد أشرت للشارح بالنجم، وهو صالح للاثنتين.

ومن المصادر التي اعتمدت عليها في تحقيق المتن نسختان مطبوعتان للأجرومية:

الأولى: طبعت بمطبعة السعادة سنة ١٣٢٤هـ، بتصحيح العلامة أحمد الأمين الشنقيطي، وإليها الإشارة بطبعة السعادة.

(١) ومما يؤكد ذلك ما جاء في فهرست المكتبة الأزهرية (فهرست علم النحو، ص ١٠٩): «إعراب الأجرومية، وهو للشيخ نجم الدين بن يحيى الفرضي الشافعي، على الأجرومية لابن أجروم، أوله: قول الأجرومي - رحمه الله - : الكلام هو اللفظ إلى آخره» اهـ. وهو عين ما تبتدئ به نسخ جامعة الملك سعود ومكتبة الأسد.

الثانية: طبعة مكتبة مصطفى البابي الحلبي، طبعت ضمن مجموع
مهمات المتون سنة ١٣٦٩هـ، وإليها الإشارة بطبعة الحلبي.

وفيما يلي ثلاثة جداول:

الجدول الأول: في بيان ووصف نسخ متن الأجرومية المخطوطة
المعتمدة في التحقيق.

الجدول الثاني: في بيان ووصف شروح الأجرومية المخطوطة المعتمدة
في التحقيق.

الجدول الثالث: في بيان ووصف متن وشروح الأجرومية المطبوعة
المعتمدة في التحقيق.

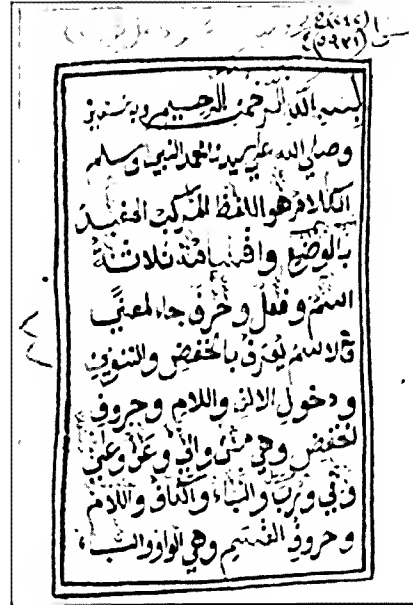
ويلي ذلك صور مخطوطات متن وشروح الأجرومية المعتمدة في
التحقيق.



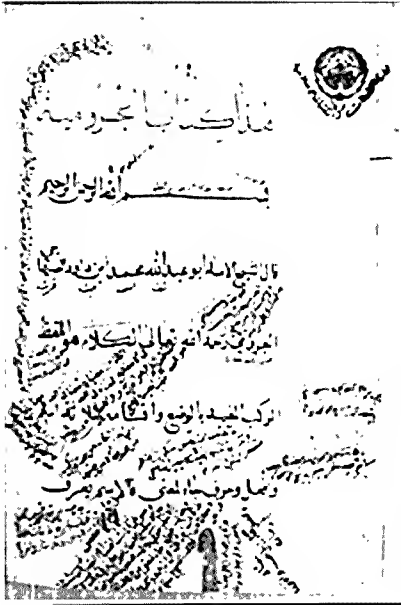
الرمز	عدد الأوراق	الناسخ	تاريخ النسخ	المصدر	ملاحظات
أ	٩		١٢٧٩	جامعة الملك سعود	خط نسخ واضح معتاد
خ	٥	أحمد بن علي	القرن الثاني عشر	خسرو بيك سرايفو	
ز	١٥		١٢٢٥	الأزهر	
س	١٥	سليم بن أحمد البيروتي	١٢٧٨	جامعة الملك سعود	خط نسخ حسن
ع	٢٠			الأزهر	
ك	١٧		١٢٣١	وزارة الأوقاف الكويتية	خط حسن وعليها حواشي
ل	٢٤			مكتبة الإسكندرية	
م	٢٤	محمد...	٩٧٥	جامعة الملك سعود	ناقصة الورقة الأولى
ن	٤	عبد العزيز عبدالله محمد	١٢٧٢	جامعة الملك سعود	نسخ معتاد
ي	١٢		القرن ١٢	جامعة الملك سعود	ضمن مجموع فيه ١١ رسالة

المؤلف	عدد الأوراق	تاريخ النسخ	المصدر	ملاحظات
ابن يعلى	٧٣	١٠٦٤	الأزهر	خط مغربي
السنهوري	٧٦		الأزهر	مقابلة على نسخة المؤلف
الأزهري (إعراب الأجرومية)	٢٧	١٠٧٥	الأزهر	خط نسخ متقن، المتن بالحمرة
البجائي	٣٤	٩٩٢	الأزهر	
الإيباري	١٣٦	١٢٩٢	جامعة الملك سعود	خط نسخ، المتن بالحمرة
نجم الدين الغزي أو الفرضي	٣٦		مكتبة الأسد بدمشق	
الكفيري	١٣٢	١١٥٣	جامعة الملك سعود	ناسخه : مصطفى الرشاش
الونائي	٧٦	١٢٦٨	الأزهر	ناسخه : يوسف محمد

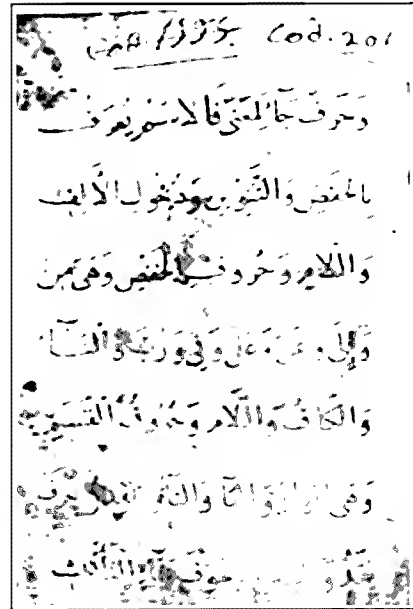
المؤلف	اسم المحقق	دار النشر	سنة الطبع	عدد الصفحات	ملاحظات
ابن أجروم	أحمد الأمين الشنقيطي	السعادة	١٣٢٤هـ	٢١	
ابن أجروم	تصحيح أحمد سعد	مصطفى البابي الحلبي	١٣٥٥هـ ١٩٣٦م	٢٤	
المكودي	تصحيح أحمد سعد	مصطفى البابي الحلبي	١٣٥٥هـ ١٩٣٦م	٢٤	
خالد الأزهرى		بولاق	١٢٩٠هـ	٤٨	المتن في أقواس
الخطيب الشربيني	سيد شلتوت الشافعي	دار المنهاج	١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م	٢٧٤	حقوق أيضا في جامعة الأزهر
الرملي	د. على موسى الشمولي	دار أمية بالرياض		٣١٤	المتن في أقواس
الكفراوي	تصحيح إبراهيم عبد الغفار	المطبعة العامة	١٢٩١هـ	١٣٢	بها مشها حاشية الحفناوي
العشماوي		المطبعة العلمية	٢ ط ١٣١٥هـ	٤٤	يذكر بعض المتن



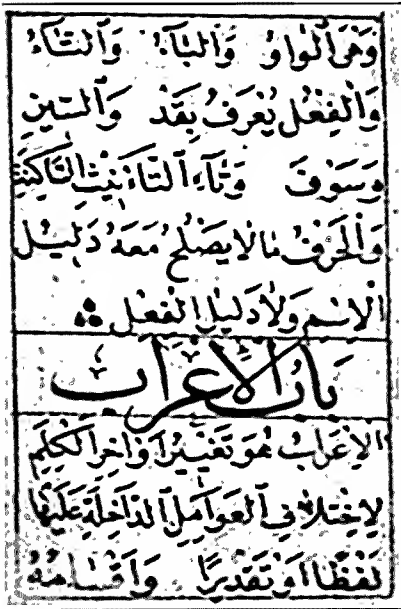
نسخة (ع)



نسخة (ك)



نسخة (ل)



نسخة (م)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يقول الله العظيم الرحيم ربنا افرغ علينا قهرا
من رزقنا الا اننا لنكونن من الخاسرين
فنه انجد الله من الغم والشدة وحل ذلك
سبيلنا فاجابنا نعم النبي وقرأوا في سورة
الجن وقرأوا غرر مثله الخت من انما فاجبه
الشيخ الامام الضعفي بعد ذلك بعد رداؤه الصلوة
حين كبر وهو يقول ذلك بعد اذ هو
مقدمه مباركة من حلال الله نعم الضعفي في قرية
الكر لم يشكك له علة والجميع غيرة الملك الى
عومته من جوارحه عار من ربه والى الله
فما يشكك بفاعله من اهلها وما حشرها من اهلها
في كبره من ربه فاسرحت له طائفة من اهلها
تسبحة الخبيث لا تنفعه الله عز وجل في
عقله المنكسر وسبته في ربه في ربه في ربه
حقه الله في ربه في ربه في ربه في ربه
حسبي و نعم الله في ربه في ربه في ربه في ربه

[illegible]

شرح ابن علی

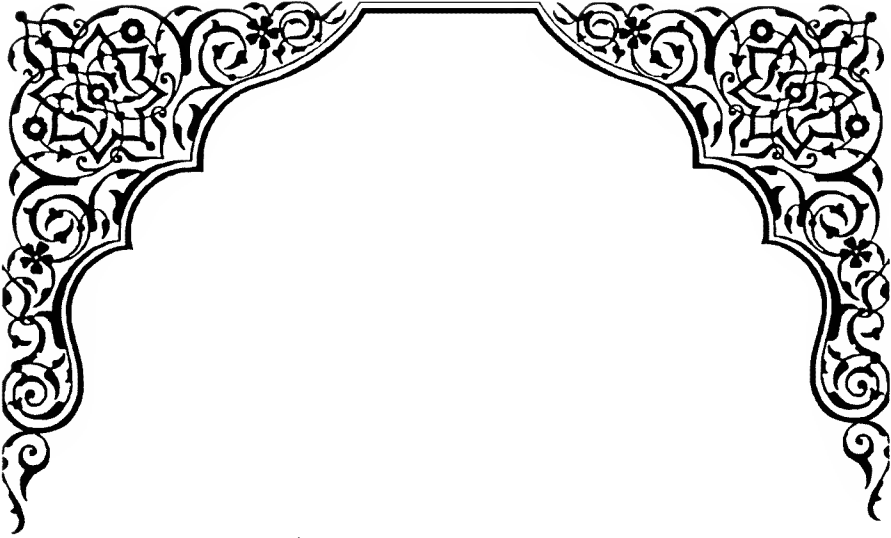
شرح السنهوري

[illegible]

لبس الله الزخرف الجم وبه تستعين
 المحدث الذي روى عن الصادق عليه السلام انه قال
 دهرها وشبهه ان لا الا الله وحده لا شريك له
 من جفرت جناحه وحسن استسماه المحدث من العلم
 وانما يدركه الله تعالى املكه ورسوله الذي احسن
 الفصح فيما انشده من علمه وكرامته والى ما
 الامتداد له من اقرضه من ابره من وجهه
 انما يتدرك الله المحدث الذي روى عن الصادق
 عليه السلام انه قال لا يكون المحدث الا من
 ياتي به من ابره من علمه وكرامته والى ما
 عن المحدث فلا يسعه المحدث ولا ولا يفتقره
 فعند ذلك يخرج العلم ولا يخرج من العلم
 الدائمة من العلم ولا يخرج من العلم
 مستند من فضل الله وبه علمه والى ما
 اذا انشده من العلم ولا يخرج من العلم
 وعلمه وموضعه وبه علمه ولا يخرج من العلم
 في علمه ولا يخرج من العلم ولا يخرج من العلم
 فساد كما انشده من العلم ولا يخرج من العلم
 ولا يخرج من العلم ولا يخرج من العلم
 علمه من علمه من العلم ولا يخرج من العلم
 انما يخرج من العلم ولا يخرج من العلم

شرح البجائي

شرح الإبياري



النَّصُّ الْمُحَقَّقُ
لِلْمُقَدِّمَةِ الْأَجْرُومِيَّةِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ (١)

الْكَلَامُ: هُوَ اللَّفْظُ الْمُرَكَّبُ الْمُفِيدُ بِالْوَضْعِ.

وَأَقْسَامُهُ ثَلَاثَةٌ: اسْمٌ، وَفِعْلٌ، وَحَرْفٌ جَاءَ لِمَعْنَى.

فَالِاسْمُ يُعْرَفُ بِـ: الْخَفْضِ، وَالتَّنْوِينِ، وَدُخُولِ (٢) الْأَلِفِ
وَاللَّامِ (٣)، وَحُرُوفِ الْخَفْضِ، وَهِيَ (٤): مِنْ، وَإِلَى، وَعَنْ،
وَعَلَى، وَفِي، وَرُبَّ (٥)، وَالْبَاءِ، وَالْكَافِ، وَاللَّامِ، وَحُرُوفِ (٦)

(١) البسملة موجودة في بعض نسخ المتن دون بعض، وأما الحمدلة فقد قال الإياري (ق١ب): «لم يأت المصنف بالحمدلة... وتوجد في بعض النسخ من كلام بعض الطلبة».

(٢) في «ك»: «وَبَدُخُولِ»، بزيادة حرف الباء.

(٣) في «أ» و«ك» و«ن» وعند السهوري (ق٢ب): «... الْأَلِفِ وَاللَّامِ عَلَيْهِ» بزيادة: عليه.

(٤) «وهي» ساقطة من: «خ».

(٥) عند السهوري (ق٣ب) زيادة بعد ورب: «وَحَتَّى، وَحَاشَا، وَخَلَا، وَعَدَا، وَمُتَدَّ، وَمُنْتَدَّ»

وقال عن صنيع صاحب المتن بعد أن سرد باقي حروف الخفض المذكورة: «ذكر منها

سبعة عشر حرفاً، وسكت عن ثلاث؛ لأن الجر بها قليل، وهي: لعل، ومتى، وكى».

وأما ابن يعلى فقد زاد (ق١٨أ): «حَتَّى، وَحَاشَا، وَمُتَدَّ، وَمُنْتَدَّ»، دون ذكر خلا وعدا.

(٦) قال الرملي (ص٦٦): «وحروف القسم بالرفع؛ عطفاً على مِنْ فيفيد أنها من حروف

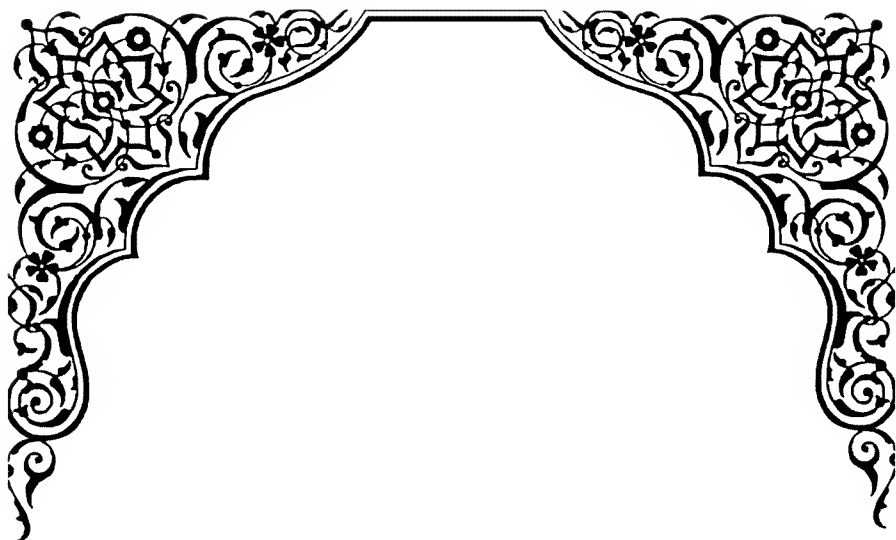
الخفض، وبالجر عطفاً على الألف واللام؛ أي: ودخول حروف القسم، أو على

الخفض؛ أي: وتعرف بحروف القسم».

الْقَسَمِ، وَهِيَ: الْوَاوُ، وَالْبَاءُ^(١)، وَالتَّاءُ^(٢).
وَالْفِعْلُ يُعْرَفُ بِ: قَدْ، وَالسَّيْنِ، وَسَوْفَ، وَتَاءِ التَّأْنِيثِ
السَّاكِنَةِ^(٣).
وَالْحَرْفُ: مَا لَا يَضْلُحُ مَعَهُ دَلِيلُ الْإِسْمِ، وَلَا دَلِيلُ الْفِعْلِ.



(١) الباء ليست في نسخة ابن يعلى (ق ١٨)، وسيكرر عنده إسقاط الباء من حروف القسم، في مبحث المخفوض بالحرف آخر الكتاب.
(٢) عند السنهوري (ق ٤٤أ): «وَهِيَ الْوَاوُ وَالتَّاءُ وَالْبَاءُ»، بتقديم التاء على الباء.
(٣) «الساكنة» لا توجد في نسخة ابن يعلى (ق ١٠ب) وأضافها في الشرح قائلاً: «واحترزنا نحن بقولنا الساكنة من تاء التأنيث التي تلحق الأسماء ...». (ق ١١أ).



بَابُ الْإِعْرَابِ

بَابُ (١) الْإِعْرَابِ

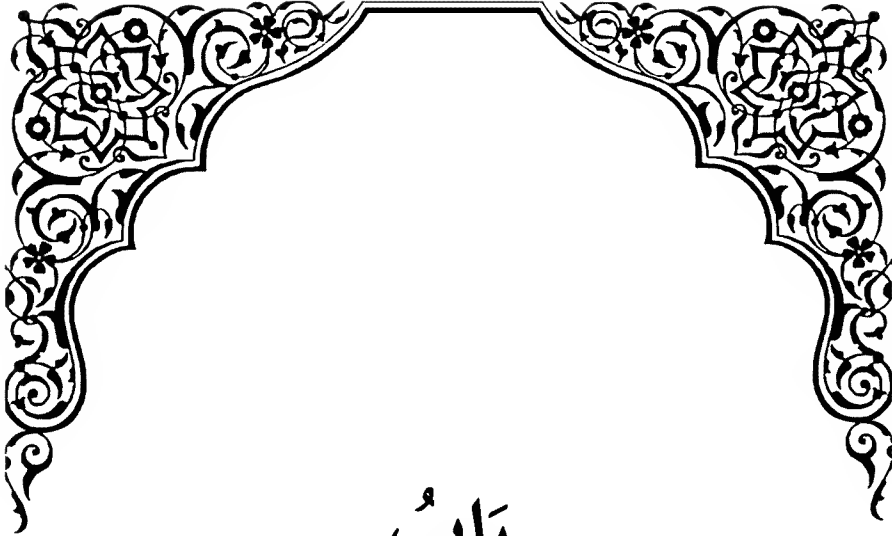
الْإِعْرَابُ: هُوَ (٢) تَغْيِيرُ أَوَاخِرِ الْكَلِمِ؛ لِاخْتِلَافِ الْعَوَامِلِ
الدَّاخِلَةِ عَلَيْهَا، لَفْظاً أَوْ تَقْدِيرًا.
وَأَقْسَامُهُ (٣) أَرْبَعَةٌ: رَفْعٌ، وَنَصْبٌ، وَخَفْضٌ، وَجَزْمٌ.

-
- (١) «بَاب» تصح قراءته بالرفع، وفيه وجهان: الأول كونه خبراً لمبتدأ محذوف تقديره: «هذا باب»، والثاني كونه مبتدأ، والخبر محذوف تقديره: «باب الإعراب هذا»، ويصح قراءته بالنصب على كونه مفعولاً لفعل محذوف تقديره: «اقرأ باب الإعراب»، ويصح قراءته بالجر على كونه مجروراً بحرف جر محذوف تقديره: «انظر في باب الإعراب».
- وأولى الكل الرفع، ويليه النصب، والجر أضعفها ولا يتمشى إلا على مذهب الكوفيين المجيزين لجر الحرف وهو محذوف، وهذا الإعراب يجري في كل باب فلا يحتاج إلى إعادته. وانظر: شرح الإياري (ق ١١) وشرح الكفراوي (ص ٢٠).
- (٢) كلمة «هو» لا توجد في «ل» و«ن»، وليست عند ابن يعلى (ق ١١ ب) ولا المكودي (ص ٤) ولا السنهوري (ق ٨ أ) ولا الأزهري في إعرابه (ق ٤ أ) ولا الرملي (ص ٧٣) ولا الخطيب الشربيني (ص ٧٤) ولا الإياري (ق ١١ ب-١٢ أ).
- وهي ثابتة في النسخ الخطية الأخرى، وطبعة السعادة (ص ٣) والحلي (ص ٢٨٨)، وعند الأزهري في شرحه (ص ٦) والنجم (ق ٣ ب) والكفيري (ق ٢٤ أ) والكفراوي (ص ٢٠) والونائي (ق ١٣ أ).
- (٣) وقع في نسخة البجائي (ق ٦ أ): «وَأَلْقَاهُ»، قال: «وفي بعض النسخ علامات» اهـ، ووقع عند الرملي (ص ٧٤) كما هو مثبت وقال: «وفي بعض النسخ: ألقاه، وفي بعضها: وعلاماته».

فَلِلْأَسْمَاءِ مِنْ ذَلِكَ: الرَّفْعُ، وَالنَّصْبُ، وَالْخَفْضُ، وَلَا جَزْمَ فِيهَا.

وَلِلْأَفْعَالِ مِنْ ذَلِكَ: الرَّفْعُ، وَالنَّصْبُ، وَالْجَزْمُ، وَلَا خَفْضَ فِيهَا.





بَابُ مَعْرِفَةِ عِلَامَاتِ الْإِعْرَابِ

بَابُ مَعْرِفَةِ عِلَامَاتِ الْإِعْرَابِ

لِلرَّفْعِ أَرْبَعُ عِلَامَاتٍ: الضَّمَّةُ، وَالْوَاوُ، وَالْأَلِفُ، وَالنُّونُ.
فَأَمَّا الضَّمَّةُ فَتَكُونُ عِلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ: فِي الْإِسْمِ
الْمُفْرَدِ^(١)، وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ^(٢)، وَجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ، وَالْفِعْلِ
الْمُضَارِعِ الَّذِي^(٣) لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ.
وَأَمَّا الْوَاوُ فَتَكُونُ عِلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي مَوْضِعَيْنِ: فِي جَمْعِ الْمَذَكَّرِ
السَّالِمِ، وَفِي الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ^(٤)، وَهِيَ: أَبُوكَ، وَأَخُوكَ^(٥)،
وَحَمُوكَ^(٦)، وَفُوكَ، وَذُو مَالٍ.

(١) عند ابن يعلى (ق ١٦ أ): «في الاسم المفرد مطلقاً» اهـ، قال: «وقوله مطلقاً، يريد انصرف أو لم ينصرف».

(٢) عند ابن يعلى (ق ١٦ ب): «وجمع التَّكْسِيرِ مُطْلَقاً».

(٣) في «ل» و«خ» وعند السنهوري (ق ١١ ب): «إذا»، بدلا من الذي. قال الرملي (ص ٧٨): «وفي بعض النسخ: إذا».

(٤) قال الرملي (ص ٧٩): «وفي بعض النسخ: السُّنَّةُ». وورد النص عند ابن يعلى (ق ١٧ أ): «وفي الأسماء الخمسة المعتلة المضافة».

(٥) في «خ» و«ل» وعند ابن يعلى (ق ١٧ أ) والسنهوري (ق ١١ ب): «أخوك وأبوك».

(٦) ضمير حموك (الكاف) مبني على الكسر؛ لأن الحم اسم لأقارب الزوج، وقيل اسم لأقارب الزوجة فيكون مبني على الفتح كالبقية. شرح الكفراوي (ص ٢٨).

وَأَمَّا الْأَلِفُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي ثَنِيَّةِ الْأَسْمَاءِ خَاصَّةً^(١).
وَأَمَّا التَّوْنُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ، إِذَا اتَّصَلَ
بِهِ: ضَمِيرُ ثَنِيَّةٍ، أَوْ ضَمِيرُ جَمْعٍ^(٢)، أَوْ ضَمِيرُ الْمُؤَنَّثَةِ الْمُخَاطَبَةِ.
وَلِلنَّصْبِ خَمْسُ عَلَامَاتٍ: الْفَتْحَةُ، وَالْأَلِفُ، وَالْكَسْرَةُ، وَالْيَاءُ،
وَحَذْفُ التَّوْنِ.

فَأَمَّا الْفَتْحَةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ: فِي الْإِسْمِ
الْمُفْرَدِ، وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ^(٣)، وَالْفِعْلِ الْمُضَارِعِ^(٤) إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ
نَاصِبٌ^(٥)، وَلَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ.

وَأَمَّا الْأَلِفُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ^(٦)،

(١) في نسخة ابن يعلى (ق ١١٨) ورد نص الآجرومية كالآتي: «وَأَمَّا الْأَلِفُ فَتَكُونُ عَلَامَةً
لِلرَّفْعِ فِي ثَنِيَّةِ الْأَسْمَاءِ خَاصَّةً، نَحْوُ الرَّجُلَانِ، وَكَلَّا وَكَلَّتَا إِذَا أُضِيفَا إِلَى مُضَمَّرٍ، نَحْوُ:
جَاءَ الرَّجُلَانِ كِلَاهُمَا، وَقَامَتِ الْمَرْأَتَانِ كِلَاتَاهُمَا» اهـ ثم قال شارحا: «هكذا أثبت النص
في بعض النسخ، وفي بعضها: وَأَمَّا الْأَلِفُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي ثَنِيَّةِ الْأَسْمَاءِ خَاصَّةً».

(٢) في «ك»: «ضَمِيرُ الثَّنِيَّةِ، أَوْ ضَمِيرُ الْجَمْعِ».

(٣) عند السهوري (ق ١٣ب): «وَفِي جَمْعِ التَّكْسِيرِ، بزيادة كلمة: في».

(٤) في «ز» و«س» و«ل» و«م» و«ن» وعند السهوري (ق ١٤أ) والونائي (ق ٢٣ب): «وَفِي

الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ»، بزيادة كلمة: في.

(٥) «إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ نَاصِبٌ» لا توجد عند المكودي (ص ٥).

(٦) قال الرملي (ص ٨٦): «وَفِي بَعْضِ النُّسخ: السُّنَّة».

نَحْوُ^(١): رَأَيْتُ أَبَاكَ وَأَخَاكَ^(٢)، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ^(٣).

وَأَمَّا الْكُسْرَةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ.

وَأَمَّا الْيَاءُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي التَّثْنَةِ، وَالْجَمْعِ.

وَأَمَّا حَذْفُ النُّونِ فَيَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي الْأَفْعَالِ^(٤) الَّتِي رَفَعُهَا بِثَبَاتِ^(٥) النُّونِ.

(١) يصح رفع كلمة «نحو» على كونه خبراً لمبتدأ محذوف، تقديره: وذلك نحو، ويصح نصبه على كونه مفعولاً لفعل محذوف، تقديره: أعني نحو، ويجري هذان الوجهان في كل لفظة «نحو» فلا نعيده في كل لفظة فتنبه. وانظر شرح الكفراوي (ص ٣٢، ٤٤).

(٢) في «ك» و«خ» وعند ابن يعلى (ق ١٩ ب) والمكودي (ص ٦) والأزهري في إعرابه (ق ٦ ب) والنجم (ق ٦ أ) والكفيري (ق ٣٥ أ): «أَخَاكَ وَأَبَاكَ».

قال المكودي: «فَأَخَاكَ مَفْعُولٌ بِرَأَيْتَ، وَأَبَاكَ مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ» اهـ. وجاء النص عند الونائي (٢٤ أ): «وَرَأَيْتُ أَبَاكَ وَأَخَاكَ وَحَمَاكَ وَفَاكَ وَذَا مَالٍ».

(٣) قوله: «وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ» لا يوجد عند السنهوري (ق ١٤ ب) ولا المكودي (ص ٦) ولا الكفيري (ق ٣٥ أ) ولا الونائي (ق ٢٤ أ).

(٤) في «ز» و«س» وطبعة السعادة (ص ٤) والحلي (ص ٢٩٠)، وعند الأزهري في شرحه (ص ١١) والخطيب الشربيني (ص ٩٤) والإيباري (ق ٢٦ ب): «فِي الْأَفْعَالِ الْخَمْسَةِ»، بزيادة لفظ الخمسة.

وهذه الزيادة ليست في النسخ الخطية الثمان الأخرى، وليست عند ابن يعلى (ق ٢٢ أ) ولا المكودي (ص ٦) ولا السنهوري (ق ١٥ أ) ولا الأزهري في إعرابه (ق ١٧ أ) ولا النجم (ق ٦ ب) ولا الكفيري (ق ٣٦ أ) ولا الكفراوي (ص ٣٣) ولا الونائي (ق ٢٤ أ) وتوجد خارج أقواس المتن عند الرملي (ص ٨٩).

(٥) في «ك» وعند السنهوري (ق ١٥ ب) والنجم (ق ٦ ب): «بِثَبَاتِ».

وَلِلْخَفْضِ ثَلَاثُ عَلَامَاتٍ: الْكُسْرَةُ، وَالْيَاءُ، وَالْفَتْحَةُ.

فَأَمَّا ^(١) الْكُسْرَةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلْخَفْضِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ: فِي
الِاسْمِ الْمُفْرَدِ الْمُنْصَرِفِ، وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ الْمُنْصَرِفِ ^(٢)، وَجَمْعِ
الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ ^(٣).

وَأَمَّا الْيَاءُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلْخَفْضِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ: فِي
الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ، وَفِي ^(٤) الثَّانِيَةِ، وَالْجَمْعِ ^(٥).
وَأَمَّا الْفَتْحَةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلْخَفْضِ فِي الْإِسْمِ الَّذِي لَا
يُنْصَرَفُ.

وَلِلْجَزْمِ عَلَامَتَانِ: السُّكُونُ، وَالْحَذْفُ.
فَأَمَّا السُّكُونُ فَيَكُونُ عَلَامَةً لِلْجَزْمِ فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ الصَّحِيحِ
الْآخِرِ.

وَأَمَّا الْحَذْفُ فَيَكُونُ عَلَامَةً لِلْجَزْمِ فِي ^(٦) الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ

(١) فِي «أ» وَعِنْدَ الْمَكُونِ (ص ٦): «وَأَمَّا» بِالْوَاوِ بَدَلًا مِنَ الْفَاءِ.

(٢) فِي «خ»: «وَفِي جَمْعِ التَّكْسِيرِ»، بزيادة كلمة «فِي».

(٣) فِي «خ» وَ«ل» وَ«ن»: «وَفِي جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ»، بزيادة كلمة «فِي».

(٤) كَلِمَةُ «فِي» لَا تَوْجَدُ فِي «أ» وَ«ز» وَ«س»، وَلَيْسَتْ عِنْدَ الْكُفْرَاوِيِّ (ص ٣٤).

(٥) فِي «ع» وَ«ن» وَعِنْدَ الْإِبْرَارِيِّ (ق ١٢٩): «وَفِي الْجَمْعِ»، بزيادة كلمة «فِي».

(٦) فِي «ع» وَالْوَنَائِي (ق ٢٦ب): «فِي مَوْضِعَيْنِ: فِي الْفِعْلِ...».

المُعْتَلُّ الْآخِرِ، وَفِي الْأَفْعَالِ^(١) الَّتِي رَفَعَهَا بِثَبَاتِ^(٢) الثُّونِ.

(١) في «ن» وطبعة السعادة (ص ٦) والحلي (ص ٢٩٠)، وعند الأزهرى في شرحه (ص ١٢) خارج أقواس المتن) وعند الخطيب الشربيني (ص ٩٩): «وَفِي الْأَفْعَالِ الْخَمْسَةِ»، بزيادة كلمة الخمسة.

وليست هذه الزيادة في النسخ الخطية التسعة الأخرى، ولا عند ابن يعلى (٢٤ب) ولا المكودي (ص ٧) ولا السنهوري (ق ١٨ب) ولا الأزهرى في إعرابه (ق ١٨أ) ولا الرملي (ص ٩٥) ولا النجم (ق ٧ب) ولا الإيباري (ق ٣٢أ) ولا الكفيري (ق ٤٦ب) ولا الكفراوي (ص ٣٧) ولا الونائي (ق ٢٧أ).

(٢) في «أ» و«ك» و«ل»: «بُثْبُوت».

فَصْلٌ (١)

الْمُعْرَبَاتُ قِسْمَانِ: قِسْمٌ يُعْرَبُ بِالْحَرَكَاتِ، وَقِسْمٌ يُعْرَبُ بِالْحُرُوفِ.

فَالَّذِي يُعْرَبُ بِالْحَرَكَاتِ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ: الْإِسْمُ الْمَفْرَدُ، وَجَمْعُ التَّكْسِيرِ، وَجَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ^(٢)، وَالْفِعْلُ الْمُضَارِعُ الَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ.

وَكُلُّهَا: تُرْفَعُ بِالضَّمَّةِ، وَتُنْصَبُ بِالْفَتْحَةِ، وَتُخَفَّضُ بِالْكَسْرِ، وَتُجْزَمُ بِالسُّكُونِ.

وَخَرَجَ عَنِ ذَلِكَ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ: جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ يُنْصَبُ بِالْكَسْرِ، وَالْإِسْمُ الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ يُخَفَّضُ بِالْفَتْحَةِ، وَالْفِعْلُ

(١) في «ع»: «فصل في المعربات»، وفي «ك»: «المعربات» فقط دون ذكر كلمة فصل.

(٢) قال الرملي (ص ٩٦): «السالم بالرفع صفة لجمع، لا بالجر صفة للمؤنث» اهـ، وقال الأزهري (ق ٨٨): «السالم نعت لجمع» اهـ وقال الكفراوي (ص ٣٩): «السالم نعت لجمع، ونعت المرفوع مرفوع» .

وانظر قول الصبان الآتي في الصفحة التالية، في الحاشية على جمع المذكر السالم، فإنه يؤخذ منه جواز أن يكون السالم نعتا لكلمة جمع فيرفع، أو نعتا لكلمة المؤنث فيجر، مع أرجحية الثاني عنده.

الْمُضَارِعُ الْمُعْتَلُّ الْآخِرُ يُجْزَمُ بِحَذْفِ آخِرِهِ^(١).
وَالَّذِي يُعْرَبُ بِالْحُرُوفِ أَرْبَعَةَ أَنْوَاعٍ: الثَّانِيَةُ، وَجَمْعُ الْمَذَكَّرِ
السَّالِمِ^(٢)، وَالْأَسْمَاءُ الْخَمْسَةُ^(٣)، وَالْأَفْعَالُ الْخَمْسَةُ، وَهِيَ:
يَفْعَلَانِ، وَتَفْعَلَانِ، وَيَفْعَلُونَ، وَتَفْعَلُونَ، وَتَفْعَلِينَ.
فَأَمَّا^(٤) الثَّانِيَةُ: فَتَرْفَعُ بِالْأَلِفِ، وَتُنْصَبُ وَتُخَفَضُ بِالْيَاءِ.
وَأَمَّا جَمْعُ الْمَذَكَّرِ السَّالِمِ: فَيَرْفَعُ بِالْوَاوِ، وَيُنْصَبُ وَيُخَفَضُ
بِالْيَاءِ.

(١) عند ابن يعلى (ق ٢٥) والمكودي (ص ٧) والسنهوري (ق ١٩ ب): «نُصِبَ» و«خُفِضَ»
و«جُزِمَ» بدلا من: «يُنْصَبُ» و«يُخَفَضُ» و«يُجْزَمُ».

(٢) قال الرملي (ص ٩٦-٩٧): «السالم بالرفع نعت لجمع لا بالجر صفة لمذكر» اه، وقال
الأزهري (ق ٩ أ): «السالم نعت لجمع» اه، وقال الكفراوي (ص ٤٠): «السالم نعت
لجمع، ونعت المرفوع مرفوع» اه.

وجوز الصبان في حاشيته على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (٨٠/١) أن يكون
السالم نعتا لجمع فيرفع، أو للمذكر فيجر، ثم قال: «والأرجح الثاني؛ لأن السلامة في
الحقيقة للمذكر عند جمعه» اه، ومثل هذا يقال في جمع المؤنث السالم.

(٣) قال الرملي (ص ٩٧): «وفي نسخة: السُّنَّة؛ بزيادة هـ» اه. وقال البيجوري في شرح
نظم العمريطي (ص ١٩): «ووقع في بعض نسخه (يعني الآجرومية) الأسماء الستة بزيادة
الهـ».

(٤) عند الونائي (ق ٢٨ أ): «أما»، دون فاء.

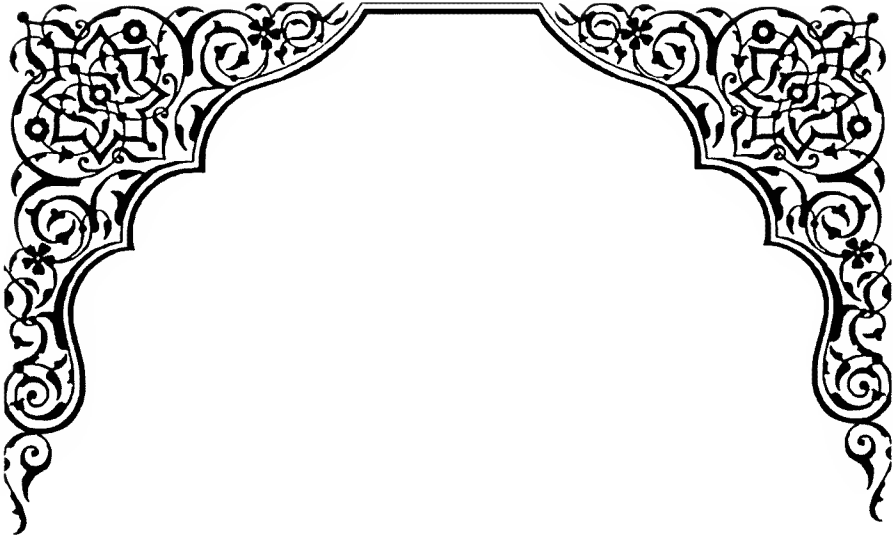
وَأَمَّا الْأَسْمَاءُ الْخَمْسَةُ^(١): فَتُرْفَعُ بِالْوَاوِ، وَتُنْصَبُ بِالْأَلِفِ،
وَتُخَفَّضُ بِالْيَاءِ.

وَأَمَّا الْأَفْعَالُ الْخَمْسَةُ: فَتُرْفَعُ بِالنُّونِ^(٢)، وَتُنْصَبُ وَتُجْزَمُ
بِحَذْفِهَا^(٣).

(١) قال الرملي (ص ٩٧): «وفي نسخة: السُّنَّة».

(٢) في «س» وعند النجم (ق ١٠ ب): «يُثْبِتُ النُّونَ»

(٣) في «ك» و«ل» و«م» و«ن» وعند ابن يعلى (ق ٢٦ ب) والسنهوري (ق ٢٠ أ): «يحذف النون».



بَابُ الْأَفْعَالِ

بَابُ الْأَفْعَالِ

الْأَفْعَالُ ثَلَاثَةٌ: مَاضٍ، وَمُضَارِعٌ، وَأَمْرٌ.

نَحْوُ^(١): ضَرَبَ، وَيَضْرِبُ، وَاضْرِبْ^(٢).

فَالْمَاضِي مَفْتُوحُ الْآخِرِ^(٣) أَبَدًا.

وَالْأَمْرُ مَجْزُومٌ أَبَدًا^(٤).

وَالْمُضَارِعُ مَا كَانَ فِي أَوَّلِهِ إِحْدَى الزَّوَايِدِ الْأَرْبَعِ، يَجْمَعُهَا قَوْلُكَ: أَنْتَ، وَهُوَ مَرْفُوعٌ^(٥) أَبَدًا، حَتَّى يَدْخُلَ عَلَيْهِ نَاصِبٌ أَوْ جَازِمٌ.

(١) في «م» وعند السنهوري (ق ٢١ أ): «نحو قولك».

(٢) في «ك» و«ل» و«ن» وعند ابن يعلى (ق ٢٧ أ) والمكودي (ص ٨) والسنهوري (ق ٢١ أ) والكفيري (ق ٦٣ ب): «نحو: ضَرَبَ يَضْرِبُ اضْرِبْ»، بدون واو العطف، والعبارة بكاملها ليست عند الخطيب الشربيني (ص ١٠٨).

(٣) في «ز»: «فَالْمَاضِي مَفْتُوحٌ أَبَدًا»، دون ذكر كلمة الآخر.

(٤) في «خ» و«ن»: «وَالْأَمْرُ مَجْزُومٌ الْآخِرُ أَبَدًا» بزيادة كلمة الآخر، وقال الرملي (ص ٩٩): «وفي بعض النسخ: وَالْأَمْرُ سَاكِنٌ أَبَدًا».

(٥) في «خ» و«ك»: «وَهُوَ مَرْفُوعٌ الْآخِرُ أَبَدًا»، بزيادة كلمة الآخر.

فَالنَّوَصِبُ^(١) عَشْرَةٌ، وَهِيَ^(٢) : أَنْ، وَلَنْ، وَإِذَنْ، وَكَيْ^(٣)،
وَلَا مُ كَيْ، وَلَا مُ الْجُحُودِ، وَحَتَّى، وَالْجَوَابُ بِالْفَاءِ وَالْوَاوِ، وَأَوْ.
وَالْجَوَازِمُ ثَمَانِيَّةٌ عَشَرَ، وَهِيَ : لَمْ، وَلَمَّا، وَأَلَمْ، وَأَلَمَّا، وَلَا مُ
الْأَمْرِ وَالِدُّعَاءِ^(٤)، وَ«لَا» فِي التَّنْهِيِ وَالِدُّعَاءِ^(٥)، وَإِنْ، وَمَا،
وَمَنْ، وَمَهْمَا، وَإِذَا مَا، وَأَيُّ، وَمَتَى، وَأَيَّانَ^(٦)، وَأَيْنَ^(٧)، وَأَنْتَى،
وَحَيْثُمَا، وَكَيْفَمَا، وَإِذَا فِي الشُّعْرِ خَاصَّةً^(٨).

(١) في «ن» وعند السهوري (ق ٢٤ أ) والبجائي (ق ١٣ أ) : «وَالنَّوَصِبُ» بالواو لا بالفاء. قال
الكفراوي (ص ٤٧) : «الفاء فاء الفصيحة» اه، وقال الأزهري (ق ١١) : «وَقَرَنَ بِالْفَاءِ لِمَا فِي
الْكَلَامِ مِنْ مَعْنَى الشَّرْطِ، وَالتَّقْدِيرِ: إِنْ أَرَدْتَ تَعْدَادَهَا».

(٢) «وَهِيَ» ليست عند الخطيب الشربيني (ص ١١٢).

(٣) عند السهوري (ق ٢٤ أ) : «وَكَيْ وَإِذَنْ» بتقديم كي على إِذَنْ.

(٤) في «ن» : «وَلَا مُ الْأَمْرِ، وَلَا مُ الدُّعَاءِ».

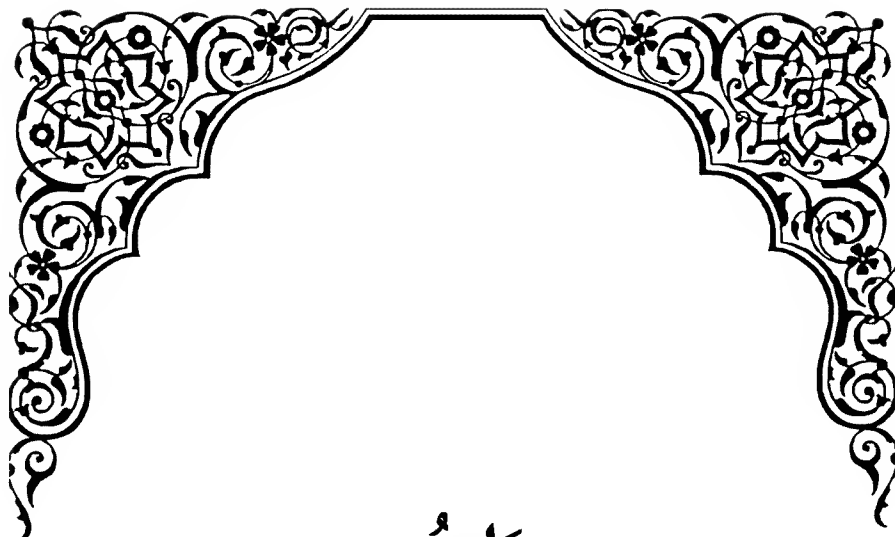
(٥) في «ك» : «وَلَا فِي التَّنْهِيِ، وَلَا فِي الدُّعَاءِ».

(٦) في «ع» : «وَأَيَّانَ وَأَيْنَ»، بتقديم أين.

(٧) عند الخطيب الشربيني (ص ١٢٧) : «وَأَيْنَمَا»، بتركيب «ما» مع «أين».

(٨) «خاصة» ساقطة من «خ» و«ز» و«ك» وليست عند ابن يعلى (ق ٣٣ أ) ولا السهوري
(ق ٢٧ ب) ولا الخطيب الشربيني (ص ١٢٩).

وعبارة «إِذَا فِي الشُّعْرِ خَاصَّةً» لا توجد في «ل» وليست عند الأزهري في إعرابه (ق ١١)
وقد أشار الكفراوي (ص ٥٩) إلى عدم وجود العبارة في بعض النسخ بقوله : «ويوجد في
بعض نسخ المتن زيادة: وَإِذَا فِي الشُّعْرِ خَاصَّةً»، وكذا نص على هذه الزيادة في بعض
النسخ لكن دون ذكر كلمة «خاصة» الرملي (ص ١١٨-١١٩) والإبياري (ق ٥١ ب)
والنوائي (ق ٣٩ ب).



بَابُ

مَرْفُوعَاتِ الْأَسْمَاءِ

بَابُ مَرْفُوعَاتِ الْأَسْمَاءِ

الْمَرْفُوعَاتُ سَبْعَةٌ، وَهِيَ: الْفَاعِلُ، وَالْمَفْعُولُ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ
فَاعِلُهُ، وَالْمُبْتَدَأُ، وَخَبَرُهُ، وَاسْمُ كَانَ وَأَخْوَاتِهَا، وَخَبَرُ إِنَّ
وَأَخْوَاتِهَا، وَالتَّابِعُ لِلْمَرْفُوعِ، وَهُوَ^(١) أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ: النَّعْتُ،
وَالْعَظْفُ، وَالتَّوَكِيدُ، وَالْبَدَلُ.



(١) في «ع» و«ك» و«ل» وعند ابن يعلى (٣٥أ): «وَهِيَ». قال الرملي (ص ١٢٢): وفي بعض النسخ: «وَهِيَ».

بَابُ الْفَاعِلِ

الْفَاعِلُ: هُوَ الْإِسْمُ الْمَرْفُوعُ الْمَذْكُورُ قَبْلَهُ فِعْلُهُ.

وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ: ظَاهِرٍ، وَمُضْمَرٍ^(١).

فَالظَّاهِرُ^(٢) نَحْوُ قَوْلِكَ: قَامَ زَيْدٌ، وَيَقُومُ زَيْدٌ، وَقَامَ الزَّيْدَانِ،
وَيَقُومُ الزَّيْدَانِ، وَقَامَ الزَّيْدُونَ، وَيَقُومُ الزَّيْدُونَ، وَقَامَ أَخُوكَ،
وَيَقُومُ أَخُوكَ^(٣).

(١) قال العشماوي (ص ٢٤): «يصح في ظاهر ومضمر: الرفع، والنصب، والجر». اهـ، وقال
الونائي (ق ٤١ ب): «بجرهما على البدل من قسمين بدل تفصيل، ويرفعهما خبر مبتدأ
محذوف أو مبتدأ خبر محذوف، وينصبهما بتقدير أعني، وتجري هذه الأوجه فيما يشبه
هذا المحل».

(٢) «فَالظَّاهِرُ» ليس عند الخطيب الشرييني (ص ١٣٤).

(٣) هكذا ورد نص المتن في تسع نسخ خطية، وكذلك عند ابن يعلى (ق ٣٥ ب - ٣٦ أ)
والمكودي (ص ١٠) والسنهوري (ق ٣٠ أ) والأزهري في إعراب الآجرومية (ق ١١ أ)
والرملي (ص ١٢٤) والخطيب الشرييني (ص ١٣٤-١٣٥) والإيباري (ق ٥٦-٥٧)
والنجم (ق ١٦ ب-١٧ أ) والكفيري (ق ٧٤ ب) والونائي (ق ٤١ ب-٤٢ أ) وزاد الخطيب
والنجم في آخره: «وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ».

ورود النص في «ن» وحاشية «م» وطبعة السعادة (ص ٨-٩) والحليي (ص ٢٩٢)
والأزهري في شرحه (ص ٢٠) والكفراوي (ص ٦٤-٦٥) على النحو الآتي:
«فَالظَّاهِرُ نَحْوُ قَوْلِكَ: قَامَ زَيْدٌ، وَيَقُومُ زَيْدٌ، وَقَامَ الزَّيْدَانِ، وَيَقُومُ الزَّيْدَانِ، وَقَامَ الزَّيْدُونَ،
وَيَقُومُ الزَّيْدُونَ، وَقَامَ الرِّجَالُ، وَيَقُومُ الرِّجَالُ، وَقَامَتْ هِنْدٌ، وَيَقُومُ هِنْدٌ، وَقَامَتِ الْهِنْدَانِ،»

وَالْمُضْمَرُ اثْنَا عَشَرَ^(١)، نَحْوُ قَوْلِكَ^(٢): ضَرَبْتُ، وَضَرَبْنَا،
 وَضَرَبْتَ، وَضَرَبْتِ، وَضَرَبْتُمَا، وَضَرَبْتُمْ، وَضَرَبْتُنَّ، وَضَرَبَ،
 وَضَرَبْتَ، وَضَرَبَا، وَضَرَبُوا، وَضَرَبْنَ.



= وَتَقُومُ الْهِنْدَانُ، وَقَامَتِ الْهِنْدَانُ، وَتَقُومُ الْهِنْدَانُ، وَقَامَتِ الْهِنْدَانُ، وَتَقُومُ الْهِنْدَانُ، وَقَامَ
 أَخُوكَ، وَيَقُومُ أَخُوكَ، وَقَامَ غُلَامِي، وَيَقُومُ غُلَامِي، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ». قال المكودي (ص ١٠): «ثم مثل للظاهر بأربعة مثل... ونوع الفعل إلى قسمين ماض وهو
 قام، ومضارع وهو يقوم» اهـ وقال الخطيب الشرييني (ص ١٣٤): «ثم الظاهر أقسام ذكر
 المصنف منها أربعة أمثلة».

(١) «اثْنَا عَشَرَ» لا توجد في «خ» وليست عند المكودي (ص ١٠) ولا السنهوري (ق ٣٠ب)
 ولا الأزهرى في إعرابه (ق ١١٢أ) ولا الرملی (ص ١٢٥) ولا الإياري (ق ٥٨ب) ولا
 النجم (ق ١٧أ) ولا الكفراوي (ص ٦٦) ولا الونائي (ق ٤٢أ).
 (٢) في «ي»: «وَهْيَ»، بدلا من: نَحْوُ قَوْلِكَ.

بَابُ الْمَفْعُولِ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ

وَهُوَ: الْإِسْمُ الْمَرْفُوعُ الَّذِي لَمْ يُذَكَّرْ مَعَهُ فَاعِلُهُ.
فَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ مَاضِيًّا: ضُمَّ أَوَّلُهُ، وَكُسِرَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ.
وَإِنْ كَانَ مُضَارِعًا: ضُمَّ أَوَّلُهُ، وَفُتِحَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ.
وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ: ظَاهِرٍ، وَمُضْمَرٍ.
فَالظَّاهِرُ نَحْوُ قَوْلِكَ: ضَرَبَ زَيْدٌ، وَيُضْرَبُ زَيْدٌ، وَأُكْرِمَ
عَمْرُو، وَيُكْرَمُ عَمْرُو.
وَالْمُضْمَرُ^(١) اثْنَا عَشَرَ^(٢)، نَحْوُ

(١) في «خ» و«ل» وعند ابن يعلى (ق ٣٧أ) والمكودي (ص ١١) والسنهوري (ق ٣٣أ) جاء النص على النحو الآتي: «وَالْمُضْمَرُ نَحْوُ قَوْلِكَ: ضَرَبْتُ، وَضَرَيْتَا، وَضَرَيْتَ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ».

قال المكودي: «وإنما اقتصر على المثل الثلاثة دون ما بقي؛ لتقدمها في باب الفاعل».
وورد النص عند الرملي (ص ١٣٢) والونائي (ق ٤٤أ): «والمضمر نحو قولك: ضَرَبْتُ، وَضَرَيْتَا، وَضَرَيْتَ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ»، بزيادة: ضَرَيْتَ (بكسر التاء)، قال الرملي والونائي مع اتحاد عبارتيهما: «وفي بعض النسخ ذكر بقية الضمائر المتصلة».

(٢) اثنا عشر توجد في «س» و«ن» وعند الخطيب الشربيني (ص ١٤٤) والعشماوي (ص ٢٥) وطبعة السعادة (ص ٩) والحلي (ص ٢٩٣).

ولا توجد في النسخ الخطية الثمان الأخرى، وليست عند الأزهرى في إعرابه (ق ١٣أ) =

قَوْلِكَ^(١): ضَرَبْتُ، وَضَرَبْنَا، وَضَرَبْتَ، وَضَرَبْتِ، وَضَرَبْتُمَا،
 وَضَرَبْتُمْ، وَضَرَبْتَنِي، وَضَرَبَ، وَضَرَبْتَ، وَضَرَبَا، وَضَرَبُوا،
 وَضَرَبْنِي^(٢).



= ولا في شرحه (ص ٢٢) ولا الإياري (ق ٦٣ ب) ولا النجم (ق ١٧ ب) ولا الكفيري
 (ق ٧٩ أ) ولا الكفراوي (ص ٧٠)، ولا في نسخ من اقتصر على ذكر ثلاثة أو أربعة أمثلة.
 (١) في «ي»: «وَهْيَ»، بدلا من: نَحْوُ قَوْلِكَ.
 (٢) في «م» و«ن» وعند الأزهرى في إعرابه (ق ١٣ ب) والكفيري (ق ١٧٩ أ) زيادة: «وَمَا أَشْبَهَ
 ذَلِكَ».

بَابُ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ

الْمُبْتَدَأُ: هُوَ الْإِسْمُ الْمَرْفُوعُ الْعَارِي عَنِ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ^(١).

وَالْخَبَرُ: هُوَ الْإِسْمُ الْمَرْفُوعُ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ.

نَحْوُ قَوْلِكَ: زَيْدٌ قَائِمٌ، وَالزَّيْدَانِ قَائِمَانِ، وَالزَّيْدُونَ قَائِمُونَ^(٢).

وَالْمُبْتَدَأُ قِسْمَانِ: ظَاهِرٌ، وَمُضْمَرٌ.

فَالظَّاهِرُ: مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ^(٣).

وَالْمُضْمَرُ اثْنَا عَشَرَ، وَهِيَ^(٤): أَنَا، وَنَحْنُ، وَأَنْتَ، وَأَنْتِ،

وَأَنْتُمَا، وَأَنْتُمْ، وَأَنْتُنَّ، وَهُوَ، وَهِيَ، وَهُمَا، وَهُنَّ، وَهُنَّ.

نَحْوُ قَوْلِكَ: أَنَا قَائِمٌ، وَنَحْنُ قَائِمُونَ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَالْخَبَرُ قِسْمَانِ: مُفْرَدٌ، وَغَيْرُ مُفْرَدٍ.

(١) «اللفظية» لا توجد عند المكودي (ص ١١).

(٢) في «أ» و«س» و«ل» و«م» و«ي» زيادة: «وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ».

(٣) «ذكره» لا توجد في «ن» ولا عند الإياري (ق ٦٥ ب).

(٤) في «س»: «وهو».

فَالْمُفْرَدُ^(١) نَحْوُ قَوْلِكَ^(٢): زَيْدٌ قَائِمٌ^(٣).
وَعَبْرُ الْمُفْرَدِ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ: الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ^(٤)، وَالظَّرْفُ،
وَالْفِعْلُ مَعَ فَاعِلِهِ، وَالْمُبْتَدَأُ مَعَ خَبَرِهِ.
نَحْوُ قَوْلِكَ^(٥): زَيْدٌ فِي الدَّارِ، وَزَيْدٌ عِنْدَكَ، وَزَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ،
وَزَيْدٌ جَارِيَتُهُ ذَاهِبَةٌ^(٦).

-
- (١) في «س»: «فالمفرد ما تقدم ذكره».
- (٢) «قولك» ثابتة في «أ» و«خ» و«ك» و«م» و«ن» و«ي» وعند السنهوري (ق ٣٥ أ) والأزهري في إعرابه (ق ١٤ ب) وشرحه (ص ٢٦) والرملي (ص ١٣٦) والإياري (ق ٦٧ ب) والكفيري (ق ٨٠ أ) والونائي (ق ٤٥ أ).
- (٣) في «م» وعند الخطيب الشربيني (ص ١٥٤) والكفراوي (ص ٧٧): زيادة: «وَالزَّيْدَانِ قَائِمَانِ وَالزَّيْدُونَ قَائِمُونَ» وهي عند الأزهري (ص ٢٦) والرملي (ص ١٣٦) في شرحيهما خارج الأقواس وبالسواد عند الإياري (ق ٦٥ ب) دلالة على أنها من الشرح لا المتن . ولا توجد هذه الزيادة في النسخ الخطية التسعة الأخرى، ولا في المطبوعتين، ولا عند ابن يعلى (ق ٤١ أ) ولا المكودي (ص ١٢) ولا السنهوري (٣٥ أ) ولا الأزهري في إعرابه (ق ١٤ ب) ولا النجم (ق ١٨ ب) ولا الكفيري (ق ٨٧ أ) ولا الونائي (ق ٤٥ ب).
- (٤) في «ع» و«ل» و«ن» وعند ابن يعلى (ق ٤١ أ) والسنهوري (ق ٣٥ أ) والرملي (ص ١٣٦): «وَالْمَجْرُورُ» دون ذكر: الجار وحرف الواو.
- (٥) «قولك» ساقطة من «خ» وليست عند المكودي (ص ١٢) ولا الرملي (ص ١٣٦) ولا الونائي (ق ٤٦ أ).
- (٦) في «م» زيادة: «وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ».

بَابُ الْعَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ

وَهِيَ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ^(١): كَانَ وَأَخَوَاتُهَا، وَإِنَّ وَأَخَوَاتُهَا، وَظَنَنْتُ^(٢) وَأَخَوَاتُهَا.

فَأَمَّا كَانَ وَأَخَوَاتُهَا، فَإِنَّهَا: تَرْفَعُ الْإِسْمَ، وَتَنْصِبُ الْخَبَرَ.
وَهِيَ: كَانَ، وَأَمْسَى، وَأَصْبَحَ، وَأَضْحَى، وَظَلَّ، وَبَاتَ،
وَصَارَ، وَلَيْسَ، وَمَا زَالَ، وَمَا انْفَكَّ، وَمَا فَتِيَ، وَمَا بَرِحَ، وَمَا
دَامَ.

وَمَا تَصَرَّفَ مِنْهَا، نَحْوُ: كَانَ وَيَكُونُ وَكُنْ، وَأَصْبَحَ وَيُصْبِحُ
وَأُصْبِحَ.

تَقُولُ: كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا^(٣)، وَلَيْسَ عَمْرٌو شَاخِصًا، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

(١) في «ن»: «أقسام» بدلاً من «أشياء»، ولا يوجد قوله «ثلاثة أشياء» في «ز» ولا عند الكفراوي (ص ٧٩)، ولا توجد «أشياء» وحدها في «ك» ولا عند الأزهرى في شرحه (ص ٢٦) ولا الإيباري (ق ١٧٠) ولا النجم (ق ١٩٩).

(٢) عند الخطيب (ص ١٥٩) والكفراوي (ص ٧٩): «وُظِنَ وَأَخَوَاتُهَا».

(٣) قال الرملي (ص ١٤٩): «وفي بعض النسخ بعد ما تقدم: ويكون زيد قائماً، وكذا أشار اليوناني (ق ٤٨) إلى تلك الزيادة، وجاء في «أ» وعند النجم (ق ٢٠ب) زيادة بعد المثال الأول: «وَيَكُونُ زَيْدٌ قَائِمًا، وَكُنْ قَائِمًا».

وَأَمَّا إِنَّ وَأَخَوَاتُهَا، فَإِنَّهَا: تَنْصِبُ الْإِسْمَ، وَتَرْفَعُ الْخَبَرَ.
 وَهِيَ: إِنَّ، وَأَنْ، وَلَكِنَّ، وَكَأَنَّ^(١)، وَلَيْتَ، وَلَعَلَّ.
 تَقُولُ: إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ، وَلَيْتَ عَمْرًا شَاخِصٌ، وَمَا أَشْبَهَ
 ذَلِكَ^(٢).

وَمَعْنَى إِنَّ وَأَنْ لِلتَّوَكِيدِ^(٣)، وَلَكِنَّ لِلِاسْتِذْرَاكِ، وَكَأَنَّ
 لِلتَّشْبِيهِ^(٤)، وَلَيْتَ لِلتَّمَنِّي، وَلَعَلَّ لِلتَّرَجِّي وَالتَّوَقُّعِ.

(١) في «خ» و«س» و«ع» و«ن» وعند ابن يعلى (ق ٤٤ أ) والمكودي (ص ١٣) والأزهري في شرحه (ص ٢٧) والإيباري (ق ٧٢ ب): «وَكَأَنَّ وَلَكِنَّ» بتقديم كأن على لكن.
 (٢) «وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ» ثابتة في «س» و«م» و«ن» وعند المكودي (ص ١٣) وفي طبعة السعادة (ص ١١) والحلي (ص ٢٩٤) وعند الخطيب الشريني (ص ١٦٨).
 وهي ليست موجودة في النسخ الخطية الأخرى، ولا عند ابن يعلى (ق ٤٤ أ) ولا السنهوري (ق ٣٨ ب) ولا الأزهري في إعرابه (ق ١٥ ب) ولا شرحه (ص ٢٨) ولا الرملي (ص ١٥٣) ولا الإيباري (ق ٧٣ أ) ولا النجم (ق ٢١ أ) ولا الكفراوي (ص ٨٤) ولا الونائي (ق ٤٨ ب).

(٣) عند الخطيب الشريني (ص ١٦٨): «لِلتَّوَكِيدِ».
 فائدة: قال السنهوري (ق ٣٩ أ): «كَانَ الصَّوَابُ أَنْ يَسْقُطَ اللَّامُ أَوْ الْمَعْنَى» اهـ يعني أن تكون العبارة: «وَمَعْنَى إِنْ وَأَنْ التَّوَكِيدُ» أو: «وَإِنْ وَأَنْ لِلتَّوَكِيدِ».
 (٤) في «س» و«م» و«ن» وعند ابن يعلى (ق ٤٤ أ) والأزهري في إعرابه (ق ١٥ ب-١٦ أ) وشرحه (ص ٢٨) والإيباري (ق ٧٤ أ) والعشماوي (ص ٢٨): «وَكَأَنَّ لِلتَّشْبِيهِ، وَلَكِنَّ لِلِاسْتِذْرَاكِ»، بتقديم كأن على لكن.

وَأَمَّا ظَنَنْتُ^(١) وَأَخَوَاتُهَا، فَإِنَّهَا: تَنْصِبُ الْمُبْتَدَأَ^(٢) وَالْخَبَرَ عَلَى
أَنْهُمَا مَفْعُولَانِ لَهَا^(٣).

وَهِيَ: ظَنَنْتُ، وَحَسِبْتُ، وَخِلْتُ، وَزَعَمْتُ، وَرَأَيْتُ،
وَعَلِمْتُ، وَوَجَدْتُ، وَاتَّخَذْتُ، وَجَعَلْتُ، وَسَمِعْتُ^(٤).

تَقُولُ^(٥): ظَنَنْتُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا^(٦)، وَخِلْتُ عَمْرًا شَاخِصًا^(٧)،
وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.



(١) عند الخطيب الشرييني (ص ١٦٩): «ظَنُّ».

(٢) في «س» و«ك» و«ل»، وعند ابن يعلى (ق ٤٧ ب) والونائي (ق ٤٩ ب): «تَنْصِبُ الْإِسْمَ».

(٣) «عَلَى أَنْهُمَا مَفْعُولَانِ لَهَا» ليست في نسخة الخطيب الشرييني (ص ١٦٩)، وقوله «لَهَا»
فقط ساقطة من «خ» و«ز» و«ل» و«ن».

(٤) قال السنهوري (ق ٤١ ب): «وقع في بعض النسخ زيادة لفظ: سمع».

(٥) من قوله: تَقُولُ إلى آخر العبارة ليس عند السنهوري (ق ٤١ ب).

(٦) في «ن»: «قَائِمًا» بدلا من مُنْطَلِقًا.

(٧) عند الكفراوي (ص ٨٦) بدل هذا المثال: «وَوَخِلْتُ الْهَلَالَ لَايَحَاءَ».

بَابُ النَّعْتِ

النَّعْتُ تَابِعٌ لِلْمَنْعُوتِ ^(١) فِي: رَفَعِهِ وَنَضَبِهِ وَخَفَضِهِ ^(٢)، وَتَعْرِيفِهِ وَتَنْكِيرِهِ.

تَقُولُ: قَامَ ^(٣) زَيْدٌ الْعَاقِلُ، وَرَأَيْتُ زَيْدًا الْعَاقِلَ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدِ الْعَاقِلِ.

وَالْمَعْرِفَةُ خَمْسَةُ أَشْيَاءَ ^(٤): الْإِسْمُ ^(٥) الْمُضْمَرُ نَحْوُ: أَنَا وَأَنْتَ، وَالْإِسْمُ ^(٦) الْعَلَمُ نَحْوُ: زَيْدٍ ^(٧) وَمَكَّةَ، وَالْإِسْمُ الْمُبْهَمُ نَحْوُ: هَذَا وَهَذِهِ وَهَؤُلَاءِ، وَالْإِسْمُ الَّذِي فِيهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ نَحْوُ: الرَّجُلِ وَالْعُلَامِ ^(٨)، وَمَا أُضِيفَ إِلَى وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ.

(١) فِي «ن» وَعِنْدَ ابْنِ يَعْلَى (٤٩ب) وَالْمَكُونِي (ص ١٤): «لِلْمَنْعُوتِ».

(٢) عِنْدَ السَّنْهَوْرِيِّ (ق ٤١ب): «وَجَزْءِهِ».

(٣) فِي «ل» وَ«م» وَ«ن» وَعِنْدَ الْخَطِيبِ الشَّرِينِيِّ (ص ١٧٤): «جَاءَ».

(٤) «أَشْيَاءٌ» لَيْسَتْ عِنْدَ السَّنْهَوْرِيِّ (ق ٤٤أ).

(٥) «الاسم» لَا تَوْجُدُ فِي «أ» وَ«ع» وَلَيْسَتْ عِنْدَ النُّجُمِ (ق ٢٢أ).

(٦) فِي «أ» وَ«ع» وَعِنْدَ الْأَزْهَرِيِّ فِي شَرْحِهِ (ص ٣١) وَالنُّجُمِ (ق ٢٢أ): «وَالْعَلَمُ»، فَلَيْسَ فِيهَا كَلِمَةٌ: الْاسْمُ.

(٧) عِنْدَ الْإِيَّارِيِّ (ق ٨٢أ): «كَزَيْدٍ»، بِوُجُودِ الْكَافِ بَدَلًا مِنْ نَحْوِ.

(٨) «وَالْعُلَامُ» لَيْسَ فِي نَسْخَةِ النُّجُمِ (ق ٢٢أ).

وَالنَّكْرَةُ: كُلُّ اسْمٍ شَائِعٍ فِي جِنْسِهِ لَا يَخْتَصُّ (١) بِهِ وَاحِدٌ دُونَ
آخَرَ (٢).

وَتَقْرِيبُهُ (٣): كُلُّ مَا صَلَحَ (٤) دُخُولُ الْأَلِفِ وَاللَّامِ عَلَيْهِ، نَحْوُ:
الرَّجُلِ وَالْفَرَسِ (٥).



(١) عند النجم (ق ٢٢ب): «لَمْ يَخْتَصَّ».

(٢) في «ك»: «دُونَ غَيْرِهِ».

(٣) في «أ» و«م»: «وَتَقْرِيبُهُ، بَدَلًا مِنْ: وَتَقْرِيبُهُ».

(٤) عند الرملي (ص ١٩٥) والكفيري (ق ١٩٨م): «كُلُّ اسْمٍ صَلَحَ...»، وجاء في «أ» وعند ابن
يعلى (ق ٤٩ب) والمكودي (ص ١٥): «كُلُّ مَا صَلَحَ مَعَهُ دُخُولُ...»، بزيادة: معه.

فائدة: قال الكفيري: «صلح: بفتح اللام، وضمها».

(٥) في «ل» وعند الأزهري في إعرابه (ق ١٧ب) والكفراوي (ص ٩٢) والونائي (ق ٥٤أ):
«الرَّجُلِ وَالْعَلَامِ»، وجاء في «ن»: «الرَّجُلِ وَالْعَلَامِ وَالْفَرَسِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ».

بَابُ الْعُطْفِ

وَحُرُوفُ الْعُطْفِ عَشْرَةٌ، وَهِيَ: الْوَأُ، وَالْفَاءُ، وَثُمَّ، وَأَوْ،
وَأَمْ، وَإِمَّا^(١)، وَبَلْ، وَلَا، وَلَكِنْ، وَحَتَّى فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ.
فَإِنْ عَطَفْتَ بِهَا عَلَى مَرْفُوعٍ رَفَعْتَ، أَوْ عَلَى مَنْصُوبٍ نَصَبْتَ،
أَوْ عَلَى مَخْفُوضٍ خَفَضْتَ، أَوْ عَلَى مَجْزُومٍ جَزَمْتَ.
تَقُولُ: قَامَ^(٢) زَيْدٌ وَعَمَرُو، وَرَأَيْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا، وَمَرَزْتُ بَزِيدَ
وَعَمْرٍو^(٣).

(١) «وَأِمَّا» لا توجد في نسخة ابن يعلى المعتمدة في التحقيق (ق ٥٤ب) وكذلك حرف
العطف لا، وهذا مشكل من جهة ثبوت كلمة عشرة في تلك النسخة.
وهما ثابتان في بعض نسخ شرح ابن يعلى الأخرى، لكن هذا مشكل أيضا؛ لأن ابن يعلى
نص على أن ابن أجروم لم يذكر حرف العطف إمّا، فقال عند حديثه على أَوْ: «ونظيرتها
إمّا، ولم يذكرها المؤلف؛ لأنها ليست بحرف عطف عنده؛ لمصاحبتها الواو» اهـ، وقال
أيضا في آخر الباب: وبقي من حروف العطف ما لم يذكره المؤلف ولكن هذا غاية ما
يسعه هذا المختصر.

(٢) في «أ» و«ز» و«ي»: «جاء» بدلا من قام.

(٣) في «ع» و«ي» زيادة: «وَلَمْ يَقُمْ وَيَقْعُدْ زَيْدٌ»، وجاء المثال الزائد في «س» وطبعة السعادة
(ص ١٣) والحلي (ص ٢٩٥) والإيباري (ق ٩٢أ بالسواد): «وَزَيْدٌ لَمْ يَقُمْ وَلَمْ يَقْعُدْ».
وهذه الزيادة لا توجد في النسخ الخطية السبعة الباقية، ولا في أي من الشروح المعتمدة في
التحقيق، قال ابن يعلى (ق ٥٥أ): «وقد أتى بمثال ذلك كله إلا بمثال المجزوم، وكان حقه
أن يأتي به، لكن مراده الاختصار؛ ولذا لم يأت به» اهـ، وقال الكفراوي (ص ٩٥-٩٦):

بَابُ التَّوَكِيدِ

التَّوَكِيدُ^(١) تَابِعٌ لِلْمُؤَكَّدِ فِي: رَفْعِهِ وَنَصْبِهِ وَخَفْضِهِ،
وَتَعْرِيفِهِ^(٢).

«وكان عليه أن يمثل للمرفوع والمنصوب والمجزوم من الأفعال... ومثال الثالث: لم يقم ويقعد زيد».

(١) عند السنهوري (ق ٥١أ) والرملي (ص ٢٠٨): «وهو تابع...». قال الرملي: «وفي بعض النسخ: التوكيد تابع...».

(٢) في «خ» و«س» وطبعة السعادة (ص ١٣) وعند الأزهرى في إعرابه (ق ١٨أ) والكفيري (ق ١٠٥ب): «وَتَعْرِيفُهُ وَتَنْكِيرُهُ»، بزيادة تنكيره، قال الأزهرى والكفيري مع اتحاد عبارتيهما: «ونصبه وخفضه وتعريفه وتنكيره هذه الألفاظ الأربعة معطوفة على رفعه». وهذه الزيادة لا توجد في النسخ الخطية الثمان الأخرى، ولا طبعة الحلبي (ص ٢٩٥) وليست عند ابن يعلى (ق ٥٦أ) ولا المكودي (ص ١٦) ولا السنهوري (ق ٥١أ) ولا الأزهرى في شرحه (ص ٣٣) ولا الرملي (ص ٢٠٨) ولا الخطيب الشربيني (ص ١٩٨) ولا النجم (ق ١٢٤أ) ولا الكفراوي (ص ٩٧) ولا الونائى (ق ٥٨أ) ولا العشماوي (ص ٣٢) وجاءت عند الإيباري بالسواد.

قال المكودي: «فهم من اقتصاره على التعريف أن التوكيد لا يكون نكرة، بخلاف النعت» اهـ، وقال الأزهرى في الشرح (ص ٣٣): «ولم يقل وتنكيره كما قاله في النعت؛ لأن ألفاظ التوكيد كلها معارف، فلا تتبع النكرات عند البصريين» اهـ، وقال الونائى: «ولم يذكر التنكير؛ لأنه لا يكون نكرة؛ لأنه لا بد أن يضاف لضمير المؤكد، والمضاف للضمير معرفة» اهـ، وكذا نص الرملي والخطيب الشربيني والكفراوي والعشماوي على أن المؤلف اقتصر على ذكر التعريف ولم يذكر التنكير.

وَيَكُونُ بِالْفَاظِ مَعْلُومَةً، وَهِيَ: النَّفْسُ، وَالْعَيْنُ، وَكُلٌّ،
وَأَجْمَعُ، وَتَوَابِعُ أَجْمَعٍ، وَهِيَ^(١): أَكْتَعُ، وَأَبْتَعُ، وَأَبْصَعُ^(٢).
تَقُولُ: قَامَ^(٣) زَيْدٌ نَفْسُهُ، وَرَأَيْتُ الْقَوْمَ كُلَّهُمْ، وَمَرَرْتُ بِالْقَوْمِ
أَجْمَعِينَ.



(١) عند العشماوي (ص ٣٢): «وَهُوَ».

(٢) «وَهِيَ: أَكْتَعُ وَأَبْتَعُ وَأَبْصَعُ» لا توجد في «خ» و«ل» وليست عند المكودي (ص ١٦) ولا السنهوري (ق ١٥١ أ) ولا الأزهرى في إعرابه (ق ١٨ أ)، وقد ورد النص في «ن» وعند ابن يعلى (ق ١٥٦ أ) والرملي (ص ٢١٠): «وَهِيَ أَكْتَعُ وَأَبْصَعُ وَأَبْتَعُ» بتقديم أبصع على أبتع.

(٣) في «ي»: «جَاءَ»، بدلا من: قَامَ.

بَابُ الْبَدَلِ

إِذَا أُبْدِلَ اسْمٌ مِنْ اسْمٍ، أَوْ فِعْلٌ مِنْ فِعْلٍ، تَبِعَهُ فِي جَمِيعِ إِعْرَابِهِ.

وَهُوَ عَلَى ^(١) أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ: بَدَلُ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ، وَبَدَلُ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ، وَبَدَلُ الْإِشْتِمَالِ، وَبَدَلُ الْغَلَطِ.
نَحْوُ قَوْلِكَ ^(٢): قَامَ ^(٣) زَيْدٌ أَخُوكَ، وَأَكَلْتُ الرَّغِيفَ ثُلْثَهُ، وَنَفَعَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ، وَرَأَيْتُ زَيْدًا الْفَرَسَ، أَرَدْتُ أَنْ تَقُولَ: الْفَرَسَ، فَغَلِطْتَ فَأَبْدَلْتَ زَيْدًا مِنْهُ ^(٤).



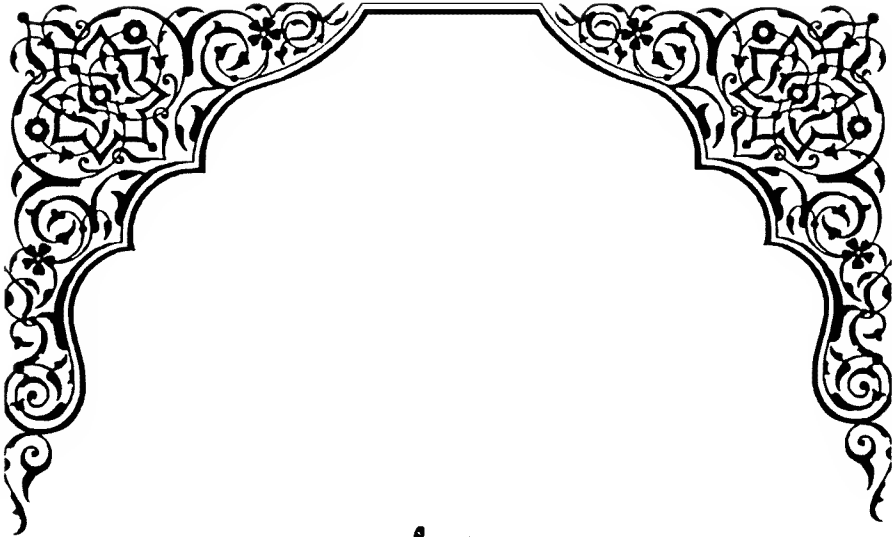
(١) في «م» وعند الكفراوي (ص ٩٩): «وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ» دون ذكر حرف الجر على، وقال الإيباري (ق ١٩٦أ): «ولو أسقط على لكان أحصر وأظهر».

(٢) «قَوْلُكَ» لا توجد في «ز»، وليست عند الونائي (ق ٦٠أ).

وجاء في «ي» وعند الأزهري في شرحه (ص ٣٤) والنجم (ق ٢٥أ) والكفيري (ق ١٠٦أ): «تَقُولُ» بدلا من: «نَحْوُ قَوْلِكَ».

(٣) في «أ» و«ز» و«ع» و«م» و«ن» وعند المكودي (ص ١٦) والسنهوري (ق ٥٢ب) والمخطيب الشرييني (ص ٢٠٦) والنجم (ق ٢٥أ) والكفيري (ق ١٠٦أ): «جَاءَ» بدلا من «قَامَ».

(٤) في «ن»: مِنْهَا، بدلا من: مِنْهُ.



بَابُ مَنْصُوبَاتِ الْأَسْمَاءِ

بَابُ مَنْصُوبَاتِ الْأَسْمَاءِ

الْمَنْصُوبَاتُ خَمْسَةٌ عَشَرَ^(١)، وَهِيَ: الْمَفْعُولُ بِهِ، وَالْمُضَدَّرُ، وَظَرْفُ الزَّمَانِ، وَظَرْفُ الْمَكَانِ، وَالْحَالُ، وَالتَّمْيِيزُ، وَالْمُسْتَشْنَى، وَاسْمُ لَا^(٢)، وَالْمُنَادَى، وَالْمَفْعُولُ مِنْ أَجْلِهِ،

(١) في «ك»: «أَرْبَعَةٌ عَشَرَ»، وهو تصرف من الناسخ؛ فقد نص غير واحد من العلماء على أن خمسة عشر مثبتة في أصل نسخة المؤلف، لكنهم اختلفوا في الخامس عشر. قال المكودي (ص ١٧): «ذكر في الترجمة أن منصوبات الأسماء خمسة عشر، ثم لما ذكرها في الأبواب ذكرها أربعة عشر، وهو مثبت في أصل المؤلف، وأظنه غلطا، ويمكن أن يكون الخامس عشر الذي تركه خبير ما الحجازية». ووافقه الأزهرى فقال في إعرابه (ق ١٩ب): «وسقط من الأصل واحد، وهو خبير ما الحجازية، وبه يكمل العدد خمسة عشر».

وقال السنهوري (ق ٥٤أ): «قال بعض الشارحين وهو ساقط من أصل المؤلف، وإنما أسقطه سهوا، قال وأظنه خبير ما الحجازية، وأقول ثبت في بعض نسخ المتن أنه مفعول ظننت وأخواتها، وعلى هذا فيكون زاده بعد أن نسيه، وسارت النسخ على الوجه الأول». وقال الرملي (ص ٢١٨) بعد أن ذكر قول المكودي والسنهوري دون تسميتهما: «وبعضهم جعل ما ذكره في الأبواب خمسة عشر، فجعل ظرف الزمان وظرف المكان واحدا؛ فإنهما مسميان بالمفعول فيه، وجعل خبير كان وأخواتها واسم إن وأخواتها واحدا؛ فإنهما مسميان بالناسخ للابتداء، وجعل كلا من النعت والعطف والتوكيد والبدل واحدا، فلم يجعلها شيئا واحدا وهو التابع».

(٢) في «ز» والأزهرى في شرحه (ص ٣٥) والنجم (ق ٢٦ب): «وَاسْمُ لَا وَالْمُسْتَشْنَى»، بتقديم اسم لا على المستثنى.

وَالْمَفْعُولُ مَعَهُ^(١)، وَخَبِرُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا، وَاسْمُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا^(٢)،
وَالتَّابِعُ لِلْمَنْصُوبِ، وَهُوَ^(٣) أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ: النَّعْتُ، وَالْعَظْفُ،
وَالتَّوَكُّيدُ، وَالْبَدَلُ^(٤).



(١) «والمفعول من أجله، والمفعول معه» وقعا بعد: «خبر كان وأخواتها واسم إن وأخواتها» في «خ» و«ل» و«م» وابن يعلى (ق ٥٩ب) والرملي (ص ٢١٨) والكفيري (ق ١٠٩أ) والكفراوي (ص ١٠٢) والونائي (ق ٦٠ب).

(٢) في «ك» وعند الخطيب الشربيني (ص ٢١٠) بعد قوله: «وَاسْمُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا» زيادة: «وَمَفْعُولًا ظَنَنْتُ وَأَخَوَاتِهَا»، قال الخطيب: «وهذا ساقط في غالب نسخ المتن وثابت في بعضها».

(٣) «وهو» ساقطة من «ك»، وجاء بدلا منها في «خ» و«ن» وعند ابن يعلى (ق ٥٩ب) والأزهري في شرحه (ص ٣٦) وفي إعرابه (ق ١٩ب): «وهي»، وقال الرملي (ص ٢١٨): «وفي بعض النسخ: وهي».

فائدة: قال الإيباري: «وهو بتذكير الضمير لرجوعه للتابع، وفي بعض النسخ: وهي بتأنيده؛ ليطابق قوله أربعة أشياء».

(٤) في «ن»: «وهي أربعة أشياء تقدم ذكرها في المرفوعات» بزيادة ما بعد أشياء، وفي «م»: «وهو أربعة أشياء تقدم ذكرها...» بزيادة: تقدم ذكرها فقط، دون قوله في المرفوعات، وفي «خ» اقتصر على قوله: «وهي الأربعة المتقدم ذكرها» دون إكمال باقي العبارة، ومن قوله: «وهو...» إلى آخر العبارة ليس عند السهوري (ق ٥٤أ)، ومن قوله: النعت... إلى آخر العبارة ليس عند الأزهري في إعرابه (١٩ب) ولا الكفيري (ق ١٠٩أ).

بَابُ الْمَفْعُولِ بِهِ

وَهُوَ^(١): الْإِسْمُ الْمَنْصُوبُ^(٢) الَّذِي يَقَعُ بِهِ^(٣) الْفِعْلُ، نَحْوُ^(٤):
ضَرَبْتُ زَيْدًا، وَرَكِبْتُ الْفَرَسَ.
وَهُوَ قِسْمَانِ^(٥): ظَاهِرٌ، وَمُضْمَرٌ.

(١) في «أ» وعند النجم (ق ٢٧ب) والكفيري (ق ١٠٩ب): «الْمَفْعُولُ بِهِ هُوَ»، بزيادة المفعول به، ونقصان الواو.

(٢) المنصوب لا يوجد في «خ» و«ل»، وليس عند السهوري (ق ٥٥أ)، قال السهوري: «المفعول به: هو الاسم، وفي بعض النسخ بعده: المنصوب، ولا يحتاج إليه؛ لأن الأحكام لا تؤخذ في التعاريف».

(٣) في «ك» والسهوري (ق ٥٥أ) والونائي (ق ٦١أ): «عَلَيْهِ» بدلا من: «بِهِ»، والمثبت هو الواقع في النسخ الخطية التسعة الأخرى، وطبعة السعادة (ص ١٥) والحلي (ص ٢٩٦)، وعند ابن يعلى (ق ٦٠أ) والمكودي (ص ١٧) والأزهري في إعرابه (ق ٢٠أ) وفي شرحه (ص ٣٧) والرملي (ص ٢١٩) والخطيب الشريني (ص ٢١١) والإياري (ق ٩٩ب) والنجم (ق ٢٧ب) والكفيري (ق ١٠٩ب) والكفراوي (ص ١٠٣) والعشماوي (ص ٣٤).

قال السهوري: «وفي بعض النسخ بدل عليه به» وقال الرملي: «وفي بعض النسخ بدل به عليه» وقال الأزهري في إعرابه: «به يتعلق بيقع، والباء بمعنى على».

(٤) في «أ» و«س» و«ن» وطبعة السعادة (ص ١٥) وعند الأزهري (ق ٢٠أ) والإياري (ق ١٠٠أ) بالسواد والونائي (ق ٦١أ): «نَحْوُ قَوْلِكَ»، ولا توجد الزيادة في النسخ الخطية

السبعة الأخرى، ولا طبعة الحلي، ولا باقي الشروح المعتمدة في التحقيق.

(٥) في «خ» و«ن» وعند ابن يعلى (ق ٦٠أ) والبجائي (ق ٢٦أ) والكفراوي (ص ١٠٣): «وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ». قال الرملي: «وفي بعض النسخ: على قسمين».

فَالظَّاهِرُ: مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ.

وَالْمُضْمَرُ قِسْمَانِ: مُتَّصِلٌ، وَمُنْفَصِلٌ.

فَالْمُتَّصِلُ اثْنَا عَشَرَ، نَحْوُ قَوْلِكَ^(١): ضَرَبَنِي، وَضَرَبَنَا،
وَضَرَبَكَ، وَضَرَبَكِ، وَضَرَبَكُمَا، وَضَرَبَكُم، وَضَرَبَكُنَّ، وَضَرَبَهُ،
وَضَرَبَهَا، وَضَرَبَهُمَا، وَضَرَبَهُمْ، وَضَرَبَهُنَّ.

وَالْمُنْفَصِلُ اثْنَا عَشَرَ، نَحْوُ قَوْلِكَ^(٢): إِيَّايَ، وَإِيَّانَا، وَإِيَّاكَ،
وإِيَّاكِ، وَإِيَّاكُمَا، وَإِيَّاكُم، وَإِيَّاكُنَّ، وَإِيَّاهُ، وَإِيَّاهَا، وَإِيَّاهُمَا،
وإِيَّاهُمْ، وَإِيَّاهُنَّ.



(١) في «س» و«ن» وطبعة السعادة (ص ١٥) والحلي (ص ٢٩٧): «وَهْيَ» بدلا من: «نَحْوُ قَوْلِكَ»، وعند الخطيب الشربيني (ص ٢١٢) والإياري (ق ١٠٠ ب) والونائي (ق ٦١ أ): «نَحْوُ» فقط دون «قَوْلِكَ»، والمثبت من النسخ الخطية الثمان الأخرى، وباقي الشروح المعتمدة في التحقيق.

(٢) يقال فيها ما قيل في الحاشية السابقة، مع ملاحظة أن الوارد عند الخطيب الشربيني في هذا الموطن (ص ٢١٤) والإياري (ق ١٠٣ أ): «نَحْوُ قَوْلِكَ»، موافقا للنسخ الخطية الثمان، وباقي الشروح.

بَابُ الْمَصْدَرِ

الْمَصْدَرُ^(١): هُوَ الْإِسْمُ الْمَنْصُوبُ الَّذِي يَجِيءُ ثَالِثًا فِي
تَضْرِيْفِ الْفِعْلِ، نَحْوُ^(٢): ضَرَبَ يَضْرِبُ ضَرْبًا.
وَهُوَ قِسْمَانِ^(٣): لَفْظِيٌّ، وَمَعْنَوِيٌّ.
فَإِنْ وَافَقَ لَفْظُهُ لَفْظَ فِعْلِهِ^(٤) فَهُوَ لَفْظِيٌّ، نَحْوُ^(٥): قَتَلْتُهُ قَتْلًا^(٦).

(١) في «ل» و«م» وعند السهوري (ق ٥٧أ) والأزهري (ق ٢٠ب) والرملي (ص ٢٢٣) والكفيري (ق ١١٢ب) والكفراوي (ص ١٠٣): «بَابُ الْمَصْدَرِ وَهُوَ الْإِسْمُ...» بحذف كلمة المصدر الثانية، وإضافة واو قبل هُوَ.

(٢) في «خ» و«س» و«ع»: «نَحْوُ قَوْلِكَ»، بزيادة قولك، ومن قوله: نحو إلى آخر التمثيل ليس عند المكودي (ص ١٨) ولا الخطيب الشريني (ص ٢١٨).

(٣) في «س» و«ع» و«ل» و«ن»: وعند المكودي (ص ١٨): «وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ...».

(٤) عند المكودي (ص ٢٠): «فَإِنْ وَافَقَ لَفْظُ فِعْلِهِ»، بإسقاط «لفظه»، وجاءت العبارة في «خ» و«ل» و«م» و«ن» وعند ابن يعلى (ق ٦٠أ) والسهوري (ق ٥٧أ) والأزهري في إعرابه (ق ٢٠ب) والرملي (ص ٢٢٣) هكذا: «فَإِنْ وَافَقَ لَفْظُهُ فِعْلَهُ»، بإسقاط كلمة «لفظه»، قال الأزهري: «فَإِنْ: حرف شرط، وافق: فعل الشرط، لفظه: فاعل وافق، فعله: مفعول به على حذف مضاف تقديره لفظ فعله».

(٥) عند الكفراوي (ص ١٠٧): «نَحْوُ قَوْلِكَ»، بزيادة قولك.

(٦) في «ن»: «نَحْوُ جَلَسْتُ جُلُوسًا وَقَعَدْتُ قُعُودًا»، بدلا من: قتله قتلا، وجاء في «م» زيادة على المثبت من المتن: وَضَرَبْتُهُ ضَرْبًا.

وَإِنْ وَافَقَ مَعْنَى فِعْلِهِ دُونَ لَفْظِهِ فَهُوَ مَعْنَوِيٌّ، نَحْوُ: جَلَسْتُ
قُعُودًا، وَقُمْتُ وَقُوفًا^(١).



(١) في «س» و«م» و«ن» وطبعة السعادة (ص ١٦) والحلي (ص ٢٩٧) والمكودي (ص ١٨) زيادة: «وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ».

وهذه الزيادة لا توجد في النسخ الخطية السبعة الأخرى، وليست عند ابن يعلى (ق ٦٠ب) ولا السنهوري (ق ٥٧أ) ولا الأزهرى في إعرابه (ق ٢١أ) ولا شرحه (ص ٣٨-٣٩) ولا الرملي (ص ٢٢٤) ولا الخطيب الشربيني (ص ٢١٨) ولا الإياري (ق ١٠٤ب) ولا النجم (ق ٢٩أ) ولا الكفراوي (ص ١٠٧) ولا الونائي (ق ٦٢ب).

بَابُ ظَرْفِ الزَّمَانِ وَظَرْفِ الْمَكَانِ

ظَرْفُ الزَّمَانِ: هُوَ اسْمُ الزَّمَانِ الْمَنْصُوبُ بِتَقْدِيرِ «فِي».
نَحْوُ: الْيَوْمَ، وَاللَّيْلَةَ، وَغُدُوَّةً، وَبُكْرَةً، وَسَحَرًا، وَغَدًا،
وَعَتَمَةً^(١)، وَصَبَاحًا، وَمَسَاءً، وَأَبَدًا، وَأَمَدًا، وَحِينًا، وَمَا أَشْبَهَ
ذَلِكَ.

وَظَرْفُ الْمَكَانِ: هُوَ اسْمُ الْمَكَانِ الْمَنْصُوبُ بِتَقْدِيرِ «فِي».
نَحْوُ: أَمَامَ، وَخَلْفَ، وَقُدَّامَ، وَوَرَاءَ، وَفَوْقَ، وَتَحْتَ،
وَعِنْدَ، وَمَعَ، وَإِزَاءَ، وَجِذَاءَ، وَتِلْقَاءَ^(٢)، وَهُنَا، وَثَمَّ^(٣)، وَمَا
أَشْبَهَ ذَلِكَ.



(١) فِي «ك» بَعْدَ عَتَمَةٍ: «وَعِشَاءً»، وَفِي «أ» وَ«ي»: بَعْدَ وَحِينًا: «وَوَقْتُهَا».
(٢) فِي «أ» وَ«خ» وَ«س» وَ«ع» وَ«ك» وَ«م» وَ«ي»: وَعِنْدَ ابْنِ يَعْلَى وَالْمَكُودِي (ص ١٨)
وَالْأَزْهَرِي فِي إِعْرَابِهِ (ق ٢١ ب) وَالرَّمْلِي (ص ٢٣٠) وَالْإِبْرَاهِيمِي (ق ١٠٨ أ): «وَإِزَاءَ، وَتِلْقَاءَ
وَجِذَاءَ» وَعِنْدَ الْوَنَائِي (ق ٦٣ ب): «وَتِلْقَاءَ وَإِزَاءَ وَجِذَاءَ».
(٣) فِي «س» وَطَبْعَةُ السَّعَادَةِ (ص ١٦): «وَوَثَمَ وَهَنًا».

بَابُ الْحَالِ

الْحَالُ: هُوَ الْإِسْمُ الْمَنْصُوبُ الْمُفَسَّرُ لِمَا أَنْبَهُمُ^(١) مِنْ
الْهَيْئَاتِ.

نَحْوُ قَوْلِكَ^(٢): جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا، وَرَكِبْتُ الْفَرَسَ مُسْرَجًا،
وَلَقِيتُ عَبْدَ اللَّهِ رَاكِبًا، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَلَا يَكُونُ^(٣) الْحَالُ^(٤) إِلَّا نَكْرَةً، وَلَا يَكُونُ^(٥) إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ
الْكَلَامِ، وَلَا يَكُونُ صَاحِبُهَا إِلَّا مَعْرِفَةً.

(١) في «أ» و«خ» و«ز» و«ك»: «أَنْبَهُمُ».

(٢) «قَوْلُكَ» لا توجد في «خ» و«ز» و«س» و«ع» وليست عند المكودي (ص ١٩) ولا
الأزهري في إعرابه (ق ٢١ ب) ولا الرملي (ص ٢٣٢) ولا الخطيب الشربيني (ص ٢٢٩)
ولا النجم (ق ٣١ أ) ولا الكفيري (ق ١١٥ ب) ولا الكفراوي (ص ١١٠) ولا الونائي
(ق ١٦٤ أ).

وهي ثابتة في «أ» و«م» و«ن» و«ي» وطبعة السعادة (ص ١٧) والحلي (ص ٢٩٨) وعند
ابن يعلى (ق ٦٣ أ) والسنهوري (ق ٦٠ أ) والأزهري في شرحه (ص ٤٠).
(٣) في «ع» وعند المكودي (ص ١٩) والإيباري (ق ١٠ ب) والنجم (ق ٣١ ب) والعشماوي
(ص ٣٧): «وَلَا تَكُونُ».

(٤) كلمة الحال لا توجد عند الأزهري في إعرابه (ق ٢٢ أ).

(٥) في «ع» وعند المكودي (ص ١٩) والإيباري (ق ١٠ ب) والنجم (ق ٣١ ب) والعشماوي
(ص ٣٧): «وَلَا تَكُونُ».

بَابُ التَّمْيِيزِ

التَّمْيِيزُ: هُوَ الْإِسْمُ الْمَنْصُوبُ الْمُفَسَّرُ لِمَا أَنْبَهُمُ^(١) مِنْ الدَّوَاتِ.

نَحْوُ قَوْلِكَ^(٢): تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقًا، وَتَفَقَّأَ بَكْرٌ شَحْمًا، وَطَابَ مُحَمَّدٌ نَفْسًا، وَاشْتَرَيْتُ عِشْرِينَ غُلَامًا، وَمَلَكَتُ تِسْعِينَ نَعْجَةً، وَزَيْدٌ أَكْرَمُ مِنْكَ أَبَاً وَأَجْمَلُ مِنْكَ وَجْهًا.
وَلَا يَكُونُ^(٣) إِلَّا نَكِرَةً، وَلَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ^(٤).

(١) في «أ» و«خ» و«ز» و«ك»: «أنبهم».

(٢) «قَوْلُكَ» لا توجد في «س» و«ع».

(٣) في «س» و«م» و«ي» وطبعة الحلبي (ص ٢٩٨) وعند الأزهرى في إعرابه (ق ٢٢ ب) وفي شرحه (ص ٤٢ خارج الأقواس) والكفيري (ق ١١٨ ب): «وَلَا يَكُونُ التَّمْيِيزُ، بِزِيَادَةِ لَفْظِ التَّمْيِيزِ، وَلَا يَوْجَدُ عِنْدَ الْبَاقِي، قَالَ الْكُفْرَاوِيُّ (ص ١١٦): «يَكُونُ فِعْلٌ مُضَارِعٌ مُتَصَرِّفٌ مِنْ كَانَ النَّاقِصَةِ، يَرْفَعُ الْإِسْمَ وَيَنْصِبُ الْخَبَرَ، وَاسْمُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌّ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ يَعُودُ عَلَى التَّمْيِيزِ».

(٤) «وَلَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ» توجد في «أ» و«س» و«م» و«ن» وفي طبعة السعادة (ص ١٧) والحلبي (ص ٢٩٨) وعند ابن يعلى (ق ٦٤ أ) والمكودي (ص ٢٠) والأزهرى في إعرابه (ق ٢٢ ب) والإيباري (ق ١١٤ أ) والكفراوي (ص ١١٦) والكفيري (ق ١١٩ أ) والونائى (ق ٦٥ ب) والعشماوي (ص ٣٨).

وليس في النسخ الخطية الستة الأخرى، ولا عند السهري (ق ٦٢ ب) ولا الأزهرى في شرحه (ص ٤٠) ولا الرملي (ص ٢٤٢) ولا الخطيب الشربيني (ص ٢٣٦) ولا النجم (ق ٣٢ أ).

بَابُ الْإِسْتِثْنَاءِ (١)

وَحُرُوفُ الْإِسْتِثْنَاءِ ثَمَانِيَّةٌ، وَهِيَ: إِلَّا، وَغَيْرُ، وَسِوَى،
وَسِوَى، وَسِوَاءٌ، وَخَلَا، وَعَدَا، وَحَاشَا.

فَالْمُسْتَثْنَى بِـ «إِلَّا» يُنْصَبُ إِذَا كَانَ الْكَلَامُ تَامًّا (٢) مُوجِبًا (٣)،
نَحْوُ (٤): قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا، وَخَرَجَ النَّاسُ إِلَّا عَمْرًا.

وَأِنْ (٥) كَانَ الْكَلَامُ مَنْفِيًّا تَامًّا (٦) جَازَ فِيهِ: الْبَدَلُ، وَالنَّصْبُ
عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ (٧)، نَحْوُ (٨): مَا قَامَ الْقَوْمُ (٩) إِلَّا زَيْدٌ، وَإِلَّا زَيْدًا.

-
- (١) في «ل» وعند ابن يعلى (ق ٦٤ب) والسنهري (ق ٦٤أ): «بَابُ الْمُسْتَثْنَى».
- (٢) «تَامًا» ليست في «خ» و«ل» ولا عند السنهري (ق ٦٤ب).
- (٣) عند ابن يعلى (ق ٦٥أ) والمكودي (ص ٢٠) والأزهري في إعرابه (ق ٢٣أ) والونائي (ق ٦٦أ): «مُوجِبًا تَامًا».
- (٤) في «أ» و«ك» و«ن» و«ي»: نَحْوُ قَوْلِكَ.
- (٥) في «م» و«ن»: «وَإِذَا» بدلا من «وَإِنْ».
- (٦) في «أ»: «تَامًا مَنْفِيًّا».
- (٧) «عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ» ليست في «ل» ولا عند السنهري (ق ٦٥أ).
- (٨) في «س» و«م» و«ن» وعند الأزهري في شرحه (ص ٤٣): «نَحْوُ قَوْلِكَ».
- (٩) في «أ» و«خ» و«س» و«ك» و«ل» و«ي»، وعند ابن يعلى (ق ٦٥أ) والمكودي (ص ٢٠) والسنهري (ق ٦٥أ) والرملی (ص ٢٤٤) والإبياري (ق ١١٥ب): «مَا قَامَ أَحَدٌ» بدلا من: «مَا قَامَ الْقَوْمُ».

وَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ نَاقِصًا^(١) كَانَ عَلَى حَسَبِ الْعَوَامِلِ، نَحْوُ^(٢):
مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ، وَمَا ضَرَبْتُ^(٣) إِلَّا زَيْدًا، وَمَا مَرَزْتُ إِلَّا بِزَيْدٍ.
وَالْمُسْتَشْنَى بِ: غَيْرٍ، وَسَوَى، وَسَوَاءٍ: مَجْرُورٌ لَا غَيْرُ.
وَالْمُسْتَشْنَى بِ: خَلَا، وَعَدَا، وَحَاشَا: يَجُوزُ نَصْبُهُ وَجَرُّهُ،
نَحْوُ^(٤): قَامَ الْقَوْمُ خَلَا زَيْدًا وَزَيْدٌ^(٥)، وَعَدَا عَمْرًا وَعَمِرُوا^(٦)،
وَحَاشَا زَيْدًا وَزَيْدٌ^(٧).

(١) في «س»: «وَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ الْمُنْفِي نَاقِصًا»، وفي «ك» و«ن» وعند الأزهري في شرحه (ص ٤٣): «وَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ نَاقِصًا مُنْفِيًا».

(٢) في «م»: «نَحْوُ قَوْلِكَ».

(٣) في «ي» وعند الونائي (ق ١٦٦): «وَمَا رَأَيْتُ إِلَّا زَيْدًا» بدلا من: ضربت.

(٤) في «ن»: «نَحْوُ قَوْلِكَ».

(٥) عند ابن يعلى (ق ٦٥ب): «قَامَ الْقَوْمُ حَاشَا زَيْدٍ وَزَيْدًا، وَقَامَ الْقَوْمُ خَلَا زَيْدًا وَزَيْدٍ، وَعَدَا عَمْرًا وَعَمِرُوا» وقال: «لما مثل قدم في حاشا الخفض وأخر النصب، فقال: حاشا زيد وزيدا ولم يقدم في أخويها إلا النصب، فقال في خلا وعدا: خلا زيدا وزيدا، وعدا عمرا وعمرو».

وجاء في «م»: قَامَ الْقَوْمُ خَلَا عَمْرًا وَعَمِرُوا.

(٦) عند المكودي (ص ٢٠): «وَقَامَ الْقَوْمُ عَدَا عَمْرًا وَعَمِرُوا» وفي «م» وعند النجم (ق ١٣٣) والكفيري (١٢٠ب): «وَعَدَا زَيْدًا وَزَيْدٍ».

(٧) هذا المثال الثالث لا يوجد في «خ» و«ك» و«ن» وليس عند السنهوري (ق ١٦٧) ولا الأزهري في إعرابه (ق ٢٤أ) ولا الإيباري (ق ١١٨أ).

وهو موجود عند الأزهري في شرحه (ص ٤٥) وكذا في باقي الشروح، وجاء بدلا منه في «ي» وطبعة السعادة (ص ١٨) والحلي (ص ٢٩٩): «وَحَاشَا بَكْرًا وَبَكْرًا».

بَابُ «لَا»

اعْلَمْ أَنَّ «لَا» تَنْصِبُ النِّكَرَاتِ^(١) بِغَيْرِ تَنْوِينٍ إِذَا: بَاشَرَتْ
النِّكَرَةَ^(٢)، وَلَمْ تَتَكَرَّرْ «لَا»^(٣)، نَحْوُ: لَا رَجُلَ فِي الدَّارِ.
فَإِنْ لَمْ تُبَاشِرْهَا: وَجَبَ الرَّفْعُ^(٤)، وَوَجَبَ تَكَرَّرُ «لَا»^(٥)،
نَحْوُ: لَا فِي الدَّارِ رَجُلٌ وَلَا امْرَأَةٌ.
وَإِنْ^(٦) تَكَرَّرَتْ^(٧): جَازَ إِعْمَالُهَا وَإِلْعَاؤُهَا، نَحْوُ^(٨): لَا رَجُلَ

(١) في «خ» وعند ابن يعلى (ق ٦٧أ) والمكودي (ص ٢١): «تَنْصِبُ النِّكَرَةَ».

(٢) في «ز» وعند الإياري (ق ١١٩ب): النِّكَرَاتِ بدلا من النِّكَرَةَ.

(٣) كلمة «لَا» لا توجد في «ن» وليست عند السنهوري (ق ٦٧ب).

(٤) في «م» و«ن» و«ي»: «وَجَبَ الرَّفْعُ وَالتَّنْوِينُ»، بزيادة كلمة التنوين.

(٥) عند السنهوري (ق ٦٧ب) زيادة: «وَوَجَبَ إِلْعَاؤُهَا».

(٦) في طبعة السعادة (ص ١٩) والحلي (ص ٢٩٩) وعند الرملي (ص ٢٥١) والنجم (ق ٣٣ب)

والكفراوي (ص ١٢٢) والونائي (ق ٦٩أ) والعشماوي (ص ٤٠): «فَإِنْ»، بالفاء.

والمثبت من النسخ الخطية، وابن يعلى (ق ٦٧أ) والمكودي (ص ٢١) والسنهوري (ق ٦٧ب)

والأزهري في إعرابه (ق ٢٤ب) وفي شرحه (ص ٤٤) والكفيري (ق ١٢١ب).

(٧) في طبعة الحلي: «فَإِنْ تَكَرَّرَتْ لَا» بزيادة لا.

(٨) في طبعة السعادة (ص ١٩) والحلي (ص ٢٩٩) وعند الأزهري في شرحه (ص ٤٥)

والكفراوي (ص ١٢٣): «فَإِنْ شِثَّتْ قُلْتُ» بدلا من: «نَحْوُ» والمثبت من النسخ الخطية،

والأزهري في إعرابه (ق ٢٤ب) وباقي الشروح.

فِي الدَّارِ وَلَا امْرَأَةً، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ وَلَا
امْرَأَةٌ^(١).

(١) من قوله: «وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ...» إلى آخر العبارة ليس عند المكودي (ص ٢١).

بَابُ الْمُنَادَى

الْمُنَادَى خَمْسَةٌ أَنْوَاعٌ: الْمُفْرَدُ الْعَلَمُ، وَالنَّكِرَةُ الْمَقْصُودَةُ،
وَالنَّكِرَةُ غَيْرُ الْمَقْصُودَةِ، وَالْمُضَافُ، وَالْمُسَبَّهُ^(١) بِالْمُضَافِ.
فَأَمَّا الْمُفْرَدُ الْعَلَمُ، وَالنَّكِرَةُ الْمَقْصُودَةُ: فَيَبْنِيَانِ^(٢) عَلَى الضَّمِّ
مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ، نَحْوُ: يَا زَيْدُ، وَيَا رَجُلُ.
وَالثَّلَاثَةُ الْبَاقِيَةُ^(٣): مَنْصُوبَةٌ لَا غَيْرُ.



(١) عند الخطيب الشربيني (ص ٢٥٤) والونائي (ق ١٧٠) والعشماوي (ص ٤٠): «وَالشَّبَّهُ».
(٢) عند المكودي (ص ٢١): «وَالْمُفْرَدُ الْعَلَمُ وَالنَّكِرَةُ الْمَقْصُودَةُ يُبْنِيَانِ...» دون أَمَّا، ولا فاء
فيبنيان.

(٣) في «م»: «وَأَمَّا الثَّلَاثَةُ الْبَاقِيَةُ» بزيادة كلمة أَمَّا، وفي «خ» بعد هذه العبارة زيادة: «نَحْوُ:
يَا غُلَامَ زَيْدٍ، وَيَا خَيْرًا مِنْ عَمْرٍو، وَيَا طَالِعًا جَبَلًا».

بَابُ الْمَفْعُولِ مِنْ أَجْلِهِ

وَهُوَ: الْإِسْمُ الْمَنْصُوبُ الَّذِي يُذَكَّرُ^(١) يَيَانًا^(٢) لِسَبَبِ وَقُوعِ
الْفِعْلِ.

نَحْوُ قَوْلِكَ^(٣): قَامَ زَيْدٌ^(٤) إِجْلَالًا لِعَمْرٍو، وَقَصْدُكَ ابْتِغَاءَ
مَعْرُوفِكَ.



(١) عند المكودي (ص ٢٢): «يَجِيءُ» بدلا من يذكر.

(٢) في «س»: «عِلَّةٌ» بدلا من ييانا.

(٣) «قَوْلِكَ» لا توجد في «س»، وليست عند الكفراوي (ص ١٢٥) ولا الونائي (ق ١٧١ أ)
وبالسواد عند الإياري (ق ١٢٣ أ).

(٤) في «خ»: «قَامَ الْقَوْمُ».

بَابُ الْمَفْعُولِ مَعَهُ

وَهُوَ^(١): الْإِسْمُ الْمَنْصُوبُ الَّذِي يُذَكَّرُ لِبَيَانِ مَنْ فُعِلَ مَعَهُ
الْفِعْلُ^(٢).

نَحْوُ قَوْلِكَ^(٣): جَاءَ الْأَمِيرُ وَالْجَيْشُ، وَاسْتَوَى الْمَاءُ
وَالْخَشَبَةُ.

وَأَمَّا خَبَرُ «كَانَ» وَأَخَوَاتِهَا، وَاسْمُ «إِنَّ» وَأَخَوَاتِهَا^(٤) فَقَدْ تَقَدَّمَ
ذِكْرُهُمَا^(٥) فِي الْمَرْفُوعَاتِ^(٦).

وَكَذَلِكَ التَّوَابِعُ، فَقَدْ^(٧) تَقَدَّمَتْ هُنَاكَ^(٨).

(١) عند المكودي (ص ٢٢): «المفعول معه هو الاسم...» بدلا من: «وهو الاسم...».

(٢) في «ن» وعند الأزهري في إعرابه (ق ٢٥ب): «الذي يُذَكَّرُ بَيَاناً لِسَبَبِ مَنْ فُعِلَ مَعَهُ
الْفِعْلُ»، ومثله وقع عند الإيباري (ق ١٢٦) لكن وقع عنده: «بِسَبَبِ»، بدلا من لسبب.

(٣) «قَوْلِكَ» ليست عند المكودي (ص ٢٢) ولا الكفراوي (ص ٢٦).

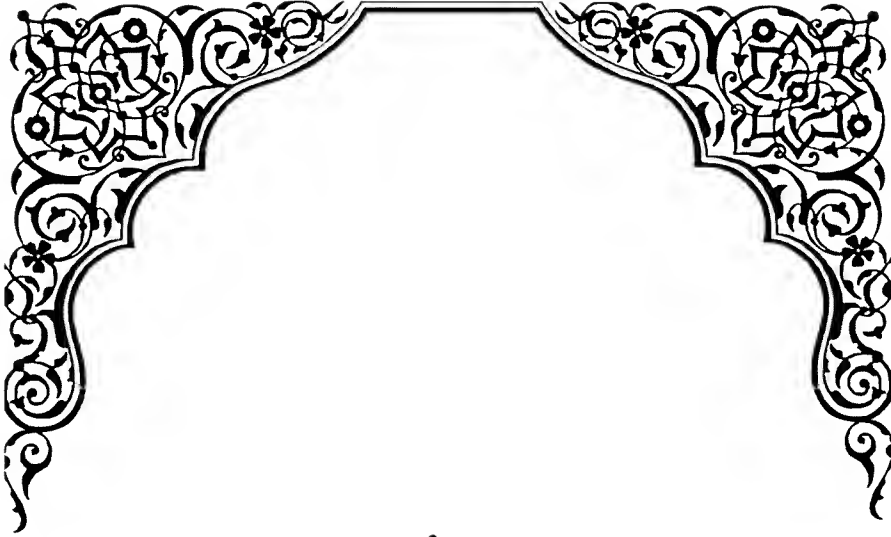
(٤) عند الخطيب الشربيني (ص ٢٦٤) زيادة: «وَمَفْعُولاً ظَنَنْتُ».

(٥) عند السنهوري (ق ٧٤ب): «ذِكْرُهُ»، وعند الخطيب (ص ٢٦٤) والإيباري (ق ١٢٧ب):
«ذِكْرُهَا».

(٦) في «ن»: «فِي بَابِ الْمَرْفُوعَاتِ»، بزيادة كلمة باب.

(٧) عند السنهوري (ق ٧٤ب) والأزهري في شرحه (ص ٤٦) والنجم (ق ٣٥أ): «قَدْ».

(٨) في «خ»: «فَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا».



بَابُ

مَخْفُوضَاتِ الْأَسْمَاءِ

بَابُ مَخْفُوضَاتِ الْأَسْمَاءِ

الْمَخْفُوضَاتُ ثَلَاثَةٌ^(١): مَخْفُوضٌ بِالْحَرْفِ، وَمَخْفُوضٌ
بِالِإِضَافَةِ، وَتَابِعٌ لِلْمَخْفُوضِ^(٢).

فَأَمَّا الْمَخْفُوضُ بِالْحَرْفِ فَهُوَ مَا يُخَفِّضُ بِ: مِنْ، وَإِلَى، وَعَنْ،
وَعَلَى، وَفِي، وَرُبَّ، وَالْبَاءِ، وَالْكَافِ، وَاللَّامِ، وَحُرُوفِ^(٣)
الْقَسَمِ، وَهِيَ: الْوَائِ، وَالْبَاءُ^(٤)، وَالتَّاءُ، وَيَوَاوِ رَبِّ^(٥)،
وَيَمُذُ^(٦)، وَمُنْذُ^(٧).

(١) في طبعة السعادة (ص ٢٠) والحلي (ص ٣٠٠) والونائي (ق ٧٢ب): «ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ»، وفي
«أ» و«م» وعند الأزهرى في شرحه (ص ٤٧) والنجم (ق ١٣٥أ): «عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ» ولا
توجد هذه الزيادة في النسخ الخطية الثمان الأخرى، ولا عند الأزهرى في إعرابه
(ق ٢٦أ)، ولا باقي الشروح.

(٢) عند الرملي (ص ٢٦٤): «وَتَابِعٌ الْمَخْفُوضِ».

(٣) في «أ» و«ع» وطبعة الحلي (ص ٣٠٠) وعند المكودي (ص ٢٣) والأزهرى في شرحه
(ص ٤٦) والخطيب الشربيني (ص ٢٦٨) والنجم (ق ٣٥ب): «وَيَحْرُوفٍ».

(٤) «وَالْبَاءُ» ليست عند ابن يعلى (ق ٧٢ب).

(٥) «وَيَوَاوِ رَبِّ» ليست عند الكفراوي (ص ٢٩)، ووقعت عند السهري (ق ٧٤ب) بعد
قوله: «وَفِي، وَرُبَّ...».

(٦) عند السهري (ق ٧٤ب) والونائي (ق ٧٥أ): «وَمُذْ».

(٧) قال السهري (ق ٧٥أ): «ولم يذكر في الحروف الجارة هنا حروف الاستثناء، التي هي
خلا وعدا وحاشا؛ استغناء عن ذلك بما قال أول الكتاب وفي الاستثناء».

وَأَمَّا مَا يُخَفِّضُ بِالْإِضَافَةِ، فَنَحْوُ^(١) قَوْلِكَ^(٢): غُلَامُ زَيْدٍ.
 وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ: مَا يُقَدَّرُ بِاللَّامِ، وَمَا يُقَدَّرُ بِمِنْ^(٣).
 فَالَّذِي يُقَدَّرُ بِاللَّامِ نَحْوُ^(٤): غُلَامُ زَيْدٍ، وَالَّذِي يُقَدَّرُ بِمِنْ،
 نَحْوُ^(٥): ثَوْبُ خَزٍّ، وَبَابُ سَاجٍ، وَخَاتَمُ حَدِيدٍ^(٦).



-
- (١) في «ع» و«خ» و«ك» وعند الإيباري (ق ١٢٣ أ) والكفيري (ق ١٣٠ أ): نَحْوُ، دون فاء.
 (٢) «قَوْلِكَ» لا توجد في «ع» وليست عند المكودي (ص ٢٣) ولا العشماوي (ص ٤٢).
 (٣) في «ع» وعند الأزهرى في شرحه (ص ٤٦-٤٧) والخطيب الشربيني (ص ٢٦٩-٢٧٠) والنجم (ق ٣٥ ب) والكفراوي (ص ١٣٠) ورد النص على النحو التالي:
 «وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ: مَا يُقَدَّرُ بِاللَّامِ، نَحْوُ: غُلَامُ زَيْدٍ، وَمَا يُقَدَّرُ بِمِنْ، نَحْوُ: ثَوْبُ خَزٍّ، وَبَابُ سَاجٍ، وَخَاتَمُ حَدِيدٍ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ».
 (٤) في «خ» و«ز»: «نَحْوُ قَوْلِكَ».
 (٥) في «ز» و«ك» و«ل»: «نَحْوُ قَوْلِكَ».
 (٦) في «أ» و«ن» و«ي»، وعند الكفيري (ق ١٣٠ ب) زيادة: «وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ»، وفي «خ» وعند الأزهرى في إعرابه (ق ٢٦ ب): «وَخَاتَمُ فِضَّةٍ»، وفي طبعة الحلبي (ص ٣٠٠): «وَاللَّهُ أَعْلَم».

قائمة الموضوعات

٥	تصدير بقلم د. محمد حسان الطيان
٩	مقدمة
١١	أولاً: ترجمة الإمام ابن أجروم
١١	اسمه وكنيته ونسبه ونسبته
١٣	مولده
١٣	شيوخه وتلاميذه
١٤	مكانته وثناء العلماء عليه
١٤	مصنفاته
١٥	وفاته
١٦	ثانياً: التعريف بالمقدمة الآجرومية
١٦	اسم الكتاب
١٦	مكانة المقدمة وثناء العلماء عليها
١٨	موضوعاتها ومباحثها
١٩	منهج مؤلفها
١٩	طباعاتها
٢١	عناية العلماء بها
٢١	الشروح
٢٣	كتب إعراب ألفاظها
٢٤	المنظومات
٢٦	ثالثاً: وصف النسخ المعتمدة في التحقيق
٣٣	نص المقدمة الآجرومية
٤١	تعريف الكلام وأقسامه

٤٣	باب الإعراب
٤٧	باب معرفة علامات الإعراب
٥٧	باب الأفعال
٦١	باب مرفوعات الأسماء
٦٤	الفاعل
٦٦	المفعول الذي لم يسم فاعله
٦٨	المبتدأ والخبر
٧٠	العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر
٧٣	النعت
٧٥	العطف
٧٦	التوكيد
٧٨	البدل
٧٩	باب منصوبات الأسماء
٨٣	المفعول به
٨٥	المصدر
٨٧	ظرف الزمان وظرف المكان
٨٨	الحال
٨٩	التمييز
٩٠	الاستثناء
٩٢	لا النافية للجنس
٩٤	المنادى
٩٥	المفعول من أجله
٩٦	المفعول معه
٩٩	باب مخفوضات الأسماء
١٠١	فهرس الموضوعات

